إنترناشونال ألرت

المدرسة لتحقيق الاستقرار

البحث في دور التعليم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في لبنان

In partnership with:

Roskilde University

Funded by:

Danish-Arab Partnership Programme

Peace is within our power

حول إنترناشونال ألرت

تعمل منظّمة إنترناشونال أليرت مع هؤلاء الذين تضرّروا مباشرةً نتيجة النّزاع في سبيل بناء سلامٍ دائمٍ. فنحن نؤمن بأنّ إرساء السلام هو في يدنا إنْ نحن تكاتفنا. نحن نصبّ جهودنا على حلّ الأسباب الجذريّة الكامِنة خلف النّزاع، إذ نجمع معاً أناساً من المشارب كافّة. فنلتمّ، انطلاقاً من القاعدة الشعبيّة ووصولاً إلى المستوى السياساتيّ، كي نبني السلام على صعيدٍ يوميٍّ.

ويتبلور السلام في المجتمعات المحليّة التي تعيش جنباً إلى جنب بحلّها خلافاتها دون اللجوء إلى العنف، لا بل يتبلور أيضاً بتوقيع أفرادٍ لمعاهدة أو إلقائهم السلاح جانباً. لذلك، نحن نؤمن بأنّ لكلٍّ منّا دوراً يلعبه في بناء مستقبلٍ يعمّه المزيد من السلام.

www.international-alert.org

© إنترناشونال ألرت ٢٠١٧

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاستعادة البيانات، أو نقله بأي شكل من الأشكال وأي وسيلة من الوسائل الإلكترونية أو الآلية، أو عن طريق النسخ أو التسجيل أو غير ذلك، من دون نَسبِه كلّياً إلى المصدر.

ترجمة النسخة العربية: منال مفرّج

التصميم: D.R.ink

تصميم النسخة العربية: مارك رشدان

صورة الغلاف الأمامي: Adam Patterson/Panos/DFID (Creative Commons BY 2.0)

إنترناشونال
ألرت

المدرسة لتحقيق الاستقرار

البحث في دور التعليم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي في لبنان

لانا خطّاب

نيسان/أبريل ٢٠١٧

كلمة شكر وتقدير

تتقدّم الكاتبة بجزيل الشكر للأفراد والمجتمعات المحلية الذين تشاركوا رؤاهم معها خلال إجراء البحث. كما تتوجّه بالشكر الحارّ لمنظمات «الحقّ في اللعب» Right to Play، و«أرض البشر، إيطاليا» Terre des Hommes Italy، و«يوتوبيا، لبنان» Utopia Lebanon و«الرؤية العالمية، لبنان»، World Vision Lebanon لأجل تسهيلها الوصول إلى الطلاب السوريين واللبنانيين والأهالي السوريين والعامِلين في مجال التعليم على نشاطات التعليم النظامي وغير النظامي. وتخصّ الكاتبة بالشكر عزّت إسماعيل، ورباب حكيم، وداريـن صهيون، ويحيى حرب وإليانا ملوك لأجل دعمهم في البحث الميداني. وأيضاً، تُبلِّغ الكاتبة عبارات الإمتنان لـِ فاطمة صفا وباستيان ريفيل والبروفسورة ميشيل بايس وإيلينا سلافوفا وكيارا بوتي وريبيكا كروزير وفيل فرنون لأجل إضافاتهم كخُبراء.

هذا البحث هو جزءٌ من مشروعٍ بعنوان «التغيير في المنفى: إعادة إحياء مبادئ الإصلاح والاستقرار الاجتماعي بين اللاجئين السوريين الشباب في الدنمارك ولبنان»، قام صندوق التبادل والتعاون الأكاديميَّيْن FACE بتمويله كجزءٍ من برنامج الشراكة الدنماركية العربية DAPP. ولا يفوت منظّمة «إنترناشونال ألرت» International Alert أنْ تُعرِب عن امتنانها لدَعْم مانِحينا الاستراتيجيّين: وزارة التنمية الدولية البريطانية؛ الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي؛ وزارة الخارجيّة الهولنديّة؛ وزارة الخارجيّة الفنلنديّة؛ وزارة الخارجيّة والتجارة الإيرلنديّة. إنّ الآراء المستعرَضة في هذا التقرير تخصّ إنترناشونال ألرت وحدها، ولا تعكس بالضّرورة آراء مانِحينا أو سياساتهم.

لمحة عن الكاتبة

لانا خطّاب هي أخصائية في مجال التنمية الدولية وبناء السلام، وقد عملَتْ كالباحثة الرئيسية في لبنان حول مشروع «التغيير في المنفى» مع منظمة إنترناشونال ألرت. ويبحث هذا المشروع في دور التعليم في دَعْم الاستقرار الاجتماعي في لبنان في ظلّ أزمة اللجوء السورية. وكانتْ لانا قد شغلَتْ سابقاً منصب «مسؤولة البرامج» ضمن وحدة الاستشارة حول بناء السلام في إنترناشونال ألرت في لندن، في المملكة المتحدة، حيث قدّمت المناصرة والدّعم في المشاريع والبحوث كفردٍ من أفراد فريق الجندر. وتشمل مجالات تركيزها المساواة بين الجنسَيْن في سياقات النزاع والتماسك الاجتماعي ما بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة. قبل أنْ تنضمّ إلى إنترناشونال ألرت، عملَتْ لانا في وحدة الجندر في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في عمّان في الأردن. لانا حائزة على شهادة ماجيستر دراسات عليا في سياسات الشرق الأوسط من جامعة سواس SOAS (مدرسة الدراسات الشرقية والإفريقية) في لندن وعلى شهادة بكالوريوس في العلاقات الدولية من جامعة بيرمينغهام.

فهرس المحتويات

الملخَّص التنفيذي **٥**

١. المقدِّمة **٨**

٢. منهجيّة البحث **١٠**

٣. المصطلحات تهمّ: تعريف التعليم والاستقرار الاجتماعي **١٢**

١.٣ التطوّرات الوطنية في قطاعَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي ١٢

٢.٣ لمحة عامة عن نظام التعليم اللبناني ١٣

٣.٣ تأطير الاستقرار الاجتماعي والتماسك والتعليم ١٦

٤. إستنتاجات البحث **١٨**

١.٤ «إنْ وُجِد نظامٌ على الأقلّ، تستطيع أنْ تقوّيه»: دور التعليم النظامي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي ١٨

٢.٤ القدرات غير المُستغلَّة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي: التعليم غير النظامي في لبنان ٢٥

٣.٤ «أساسي لكنْ محدود»: دور الأهالي في المساهمة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال التعليم ٢٩

٤.٤ التحديات الهيكلية وفرص التعاون: إقامة الرابط بين الصعيدَيْن الوطني والمحلي ٣٢

٥. الخلاصة **٣٤**

٦. التوصيات **٣٦**

الملخَّص التنفيذي

يستطلع هذا التقرير فرص التعليم في لبنان في ظلّ الأزمة السورية التي طال أمدها, باحِثاً في قدرة هذه الفرص على دعم الاستقرار الاجتماعي بين المجتمع المضيف ومجتمع اللاجئين. ويبرهن التقرير أن للتعليم, بشقَّيْه النظامي وغير النظامي, قدرات كبيرة على دعم الاستقرار الاجتماعي في لبنان. أُجرِي البحث كجزءٍ من مشروع «التغيير في المنفى» والذي نفّذته منظمة إنترناشونال ألرت في لبنان وجامعة روسكيلد في الدنمارك, والذي يسعى إلى توفير أدلّة حول دور التعليم في دعم الاستقرار الاجتماعي في كلا البلدَيْن. في لبنان, شمل البحث ٣٠ مقابلة مع مصادر معلومات رئيسيين, مع الحكومة والأمم المتحدة وممثّلين عن المنظمات غير الحكومية, كما شمل مناقشات مع ١٠ مجموعات تركيز أُجرِيت مع أطفالٍ سوريين ولبنانيين – تتراوح أعمارهم بين ١١ و ١٧ سنة - ومع أهالٍ ومُعلّمين في طرابلس وفي ضواحي بيروت. وقد أُجرِي هذا البحث بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧. أمّا في الدنمارك, فاعتمد البحث منهجية مشابهة من حيث إجراء المقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين وإجراء مقابلات مُعمَّقة أخرى مع لاجئين سوريين قاصرين غير مصحوبين بذويهم.

التعليم هو مؤشِّر واضح لحصائل الحياة, بما في ذلك التصوّرات والسلوكيات الإيجابية. فهو قادِر أنْ يشجّع التنوّع وأنْ يعزِّز رفاه الناس أيضاً وأنْ يحدّ من اللجوء إلى استراتيجيات المواجهة السلبية[1]. ويمكن للتعليم أن يسهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي, لا سيما من خلال بناء المعارف والمهارات اللازمة للتصدّي للتوترات بدون اللجوء إلى العنف والتمييز, خاصّةً حين تبرز المدارس من بين الأماكن القليلة التي يستطيع فيها الأطفال أن يتخالطوا ويعيشوا التنوّع في البلد. علاوةً على ذلك, يمكن للتعليم أن يساعد في بناء قدرة الأطفال على الصمود عن طريق الحدّ من خطر اللجوء إلى استراتيجيّات المواجهة السلبية مثل التزويج المبكر أو عمل الأطفال, مما يزيد من أرجحية الرفاه الإيجابي. يتناول هذا البحث أربعة عناصر مختلفة للتقاطع بين التعليم والاستقرار الاجتماعي, وهي التعليم النظامي, والتعليم غير النظامي, ودور الأهالي والتحديات الهيكلية, وإمكانية التعاون بين الناس والمؤسسات.

تنمّ خطّة التعليم الشامل التي وضعتْها الحكومة اللبنانية وتعهّدها بفتح مدارس لجميع الأطفال السوريين الذين هم في سنّ الدراسة والمتواجدين في البلاد عن التزامٍ لم نشهد مثله لدى حكومة وطنية. يُظهر هذا البحث أن التعليم النظامي من جهة, وعلى الرغم من قدرته الكبيرة على دعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بالارتكاز على خطّة الحكومة, فهو لا يستغنم حالياً الفرص المتاحة. من جهة أخرى, ينعم التعليم غير النظامي بدوره بقدرات كبيرة على دعم الاستقرار الاجتماعي, ويجب بَذْل الجهود للتنسيق بين فرص التعليم النظامي وغير النظامي. ويبرز دور الأهالي دوراً حيويّاً كذلك في ضمان الأداء التعليمي الإيجابي للأطفال, كما يبرز التعاون بين البلديات والمدارس والأهالي على أنّه المدخل لمزيدٍ من الاستقرار. وبالنتيجة, تُشير البرامج المُوجَّهة نحو تعزيز الاستقرار الاجتماعي وبقوّة إلى احتمال الحدّ من التنمُّر وتحسين بيئة التعلُّم وتخفيض معدّلات التسرُّب المدرسي. توفِّر الأقسام التالية ملخّصاً عن الاستنتاجات الرئيسية لهذا البحث.

التعليم النظامي

يتخبّط نظام التعليم الرسمي في لبنان, بعد أن فتح أبوابه أمام الأطفال السوريين, كي يلبّي طلبات كلا السكان السوريين واللبنانيين على حدٍّ سواء. ويبقى حوالي ٢٥٠٠٠٠ لاجئ سوري من الأطفال والشباب خارج المدرسة أو هم تسرّبوا من المدرسة قبل أن يستكملوا أيّ دورة تعليمية تُذكَر[2]. ويشكّل الاستبقاء مصدر قلق لكلٍّ من اللبنانيين والسوريين, وخاصةً في المرحلة الثانوية, إذ يتأثّر الحضور بعددٍ من العوامل بما فيها قابلية التأثُّر اقتصادياً والاختلافات الثقافية وحواجز اللغة.

في الوقت الحاضر, لا يرتقي نظام التعليم الرسمي إلى المستوى المرجوّ من حيث دعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين الأطفال والمعلّمين والأهالي. فتُبيِّن استنتاجات البحث أن الأطفال في الصفوف التي تضمّ جنسيّةً واحدةً والذين لا يشاركون في النشاطات التي تشمل جنسيات مختلطة, مثل تلك التي تقوم بها المنظمات العامِلة على الاستقرار الاجتماعي, لديهم

١ مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (ESRC)، «التأثير الرفاهي للتعليم» The wellbeing effect of education، تموز/يوليو ٢٠١٤، http://www.esrc.ac.uk/news-events-and-publications/evidence-briefings/the-wellbeing-effect-of-education/.

٢ على صعيد التعليم, حوالى ٥٠٠ ألف طفل سوري لاجئ مسجّل في لبنان هم في سنّ الدراسة, أي ما بين ٣ سنوات و١٧ سنة من العمر. لا يزال نصفهم – أي أكثر من ٢٥٠ ألف طفل – خارج المدرسة, إلى جانب ٥٠ ألف طفل لبناني في سنّ الدراسة الابتدائية (٦ سنوات – ١٤ سنة). الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة, خطة لبنان للاستجابة للأزمة (LCRP) ٢٠١٧-٢٠٢٠, كانون الثاني/يناير ٢٠١٧, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=12698.

تصوّرات أكثر سلبية تجاه أقرانهم ذوي الجنسيات الأخرى[٣]. زِدْ على ذلك أن قلّة مشاركة المعلّمين المُثقَلي الكاهل، إلى جانب استخدام العنف وترويج الإفلات من العقاب في الصفّ، كلّها عوامل ترسّخ الحواجز القائمة أمام الاستقرار الاجتماعي. وتقوم المنظمات من القطاع غير النظامي بسدّ الفجوة، وقد أثبتت فعاليتها في تلبية احتياجات الأطفال الذين تضرّروا بفعل النزاع واحتياجات المجتمعات المحلية التي تعيش نزاعاً اجتماعياً على الرغم من التحديات الهيكليّة التي تواجهها. إنّ تحسين الروابط وأواصر التعاون بين قطاعَيْ التعليم النظامي وغير النظامي قد يساعد على الحدّ من النزاع الاجتماعي عن طريق الجَمْع بين مهارات القطاع غير النظامي وخبراته وبين قدرة القطاع النظامي وحجمه.

التعليم غير النظامي

تدعم برامج التعليم غير النظامي المنظَّمة والتي تنفِّذها وزارة التربية والتعليم العالي والمنظمات غير الحكومية الأطفال اللاجئين في التسجُّل في نظام التعليم الرسمي، وهي تستهدف مستويات الأطفال المختلفة واحتياجاتهم غير المتجانسة. غير أنّ هذا البحث يُعرِّف التعليم غير النظامي، بالمعنى الأوسع للعبارة، على أنّه أيّ نشاط له هدفٌ تعليمي يخرج عن المنهج النظامي والنظام المدرسي، بما في ذلك الإرشاد التربوي والنشاطات الخارجة عن المنهج والنشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي الموجَّهة للأطفال. لقد أثبت التعليم غير النظامي على تنوّعه فعاليّته في تعزيز التسامح واحترام التنوُّع. فتُعَدّ البرامج مثل مجموعات الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل أو تعلُّم اللغة أساسية لدَعْم الطلاب في مواكبة المنهج الأكاديمي، وهي قادِرة أن تدعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين الأطفال. كما يمكن للنشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، والتي ترمي إلى توفير مساحات للتفاعل الاجتماعي، أن تكون فعالة كخطوة أولى لِبناء الثقة والتصوّرات الإيجابية بين الأطفال السوريين واللبنانيين.

لقد تمّمَتْ نشاطات التعليم غير النظامي والتي تدعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبنجاح التعليم النظامي من خلال تقديم نشاطات ترفيهية لا تشكِّل جزءاً من البرنامج النظامي في دوام ما بعد الظهر، تماشياً مع حقوق الوصول إلى التعليم وفرص خَلْق تفاعلات اجتماعية إيجابية بين الأطفال اللبنانيين والسوريين. ويجوز لنشاطات التعليم غير النظامي، في الأوقات الصعبة، أنْ تسمح للأطفال بأن يتصرّفوا على سجيّتهم مجدّداً في حين تدعم نموّهم الشخصي ومهاراتهم التعلميّة والاجتماعية. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ أنواعاً أخرى من نشاطات التعليم غير النظامي، كتلك التي تدعمها المؤسسات الدينية أو مجموعات الكشافة، لم تُدرَج في هذا البحث نظراً لنطاقه المحدود.

دور الأهالي

في حين يضطلع الأهالي بدور حيوي في الأداء التعليمي للأطفال، لا ينخرط العديد من الأهالي السوريين واللبنانيين في تعليم أطفالهم بسبب ضيق الوقت والافتقار إلى القدرات والفرص وحواجز اللغة. فيواجه الأهالي السوريون الذين يتردّد أطفالهم إلى المدارس الرسمية اللبنانية في فترة ما بعد الظهر تحدّيات من حيث الوصول إلى إدارة المدرسة أو دعم أطفالهم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل نظراً لاستخدام اللغات الأجنبية في المناهج اللبنانية. بل أكثر من ذلك، ونظراً للأعراف الاجتماعية، يعارض الأهالي أحياناً إرسال أطفالهم إلى المبادرات التي تخلط بين الجنسَيْن والجنسيات والتي تهدف إلى تحسين تصوّراتهم ومستويات الثقة عندهم. فيجب تعزيز دعم الأهالي وانخراطهم، عبر البناء مثلاً على مجموعات الأهالي المحلية الموجودة، ونشر الوعي حول أهميّة التعليم، وإشراك الأهالي بتعليم أطفالهم، وتوفير جلسات توعية حول مواضيع مثل التربية على مبادئ السلام والتواصل الإيجابي مع الأطفال.

٣ للاطّلاع على دراسة مفصّلة أكثر عن تأثير نظام الدوامَين في المدارس، أنظر ز. ألبا و م. المصري، «معاً أفضل: تأثير نظام تدريس الطلاب اللبنانيين والطلاب السوريين النازحين على الاستقرار الاجتماعي»
Better together: The impact of the schooling system of Lebanese and Syrian displaced pupils on social stability, ورقة معلومات أساسية، لندن: إنترناشونال ألرت، ٢٠١٦، http://international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_LebaneseSyrianSchoolingSystem_EN_2015.pdf.

التحديات الهيكلية وفرص التعاون

يتطلّب تحسين دور التعليم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي مدّ جسور بين جهود الاستجابة التي تبذلها المؤسسات والمنظمات المختلفة على الصعيدَيْن الوطني والمحلي. لكنْ، ما زالَتْ هذه الأنواع من التدخلات التعاونية نادرة. وأيضاً، وفي حالة التعليم، تحتاج تدخلات مماثلة إلى موافقة المعلِّمين والأهالي والأطفال والبلديات والمجتمع المدني ومشاركة جميع هؤلاء ونشر الوعي بينهم. في نهاية المطاف، فإنّ الأسس للفرص البنّاءة التي تُسهِّل التلاقي بين قطاعَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي على الصعيدَيْن الوطني والمحلي موجودة ويجب استغلالها والبناء عليها. ومن شأن زيادة التنسيق بين البلديات والمدارس والمجتمعات المحلية أنْ توفِّر مثل هذه الفرص، كما هي الحال بالنسبة إلى تعزيز أنظمة حماية الطفل وحظر استخدام العقاب البدني في المدارس الرسمية، علماً أنّ كلا الأمرَيْن قادران على تَرْك تأثير إيجابي على كلا رفاه الأطفال واستقرارهم الاجتماعي.

١. المقدِّمة

في ظلّ استمرار النزاع في سوريا منذ أكثر من ست سنوات، أصبح لبنان واحداً من أكثر الدّول استقبالاً للاجئين السوريين إلى جانب تركيا والأردن. فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين المُسَجَّلين في لبنان، وفق المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وابتداءً من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، ما يرقى إلى [٤] ١٠١١٣٦٦. وإذا كان هذا العدد يُمثِّل انخفاضاً طفيفاً في أعداد السوريين الذين تسجّلوا في الأشهر السابقة، فالسبب يعود على الأغلب إلى قرار الحكومة اللبنانية بإقفال حدودها مع سوريا في أواخر العام ٢٠١٤ إلّا في وجه حالاتٍ محدَّدة، وبإيقاف التسجيلات الجديدة لدى المفوضيّة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اعتباراً من أيّار/مايو ٢٠١٥[٥]. ونظراً لكَوْن اللاجئون السوريون ليسوا جميعهم مُسجَّلين لدى المفوضيّة، تبقى الأعداد الدقيقة غير واضحة. بل تُشير التقديرات إلى أنّ لبنان يستضيف أكثر من مليون فرد سوري، ما يجعل منه البلد ذي التركيز الأعلى باللاجئين في العالم إذا ما أخذنا معدّل تركيز الأفراد بالحسبان[٦].

لقد فرض وصول عدد كبير من اللاجئين مؤخّراً ضغوطاً هائلةً على بنية لبنان التحتية ونظامه العام، واللذان عانيا أصلاً قبل استفحال الأزمة الإنسانية. فغالباً ما كانت الاحتياجات إلى الخدمات مثل الرعاية الصحية والمياه والكهرباء أكبر مِمّا يمكن توفيره. وجاء الطلب المتزايد على الخدمات المحدودة أصلاً ليخلق التوتّرات والتصوّرات السلبية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وقد تبلورت هذه التوتّرات والتصورات، على سبيل المثال، بالفصل الجسدي الذي يُمارَس في العيادات الصحية أو بفَرْض حظر التجوّل في أوقات المساء[٧]. وأيضاً، ومع تدهوُر الحالة الاجتماعية والاقتصادية للعديد من اللاجئين واللبنانيين المستضعفين، أُجبِرَتْ بعض الأُسَر على اللجوء إلى استراتيجيات المواجهة السلبيّة مثل عمل الأطفال والتزويج المبكر[٨].

وقد شكّل التعليم محور تركيزٍ مهمّاً بالنسبة إلى الجهات الدوليّة المانِحة والحكومة اللبنانية والمجتمع المدني، كَوْنه يمثّل تحدّياً وحلّاً لتحدّيات كثيرة في آنٍ معاً. على الصعيد العالمي، أصبح التعليم مؤشِّراً واضحاً على حصائل الحياة الإيجابية، مثل التوظيف وكسب المعيشة، وعلى المواقف الإيجابية والرفاه. في الواقع، تُظهر الأدلّة أنّ مستويات التعليم الأعلى ترتبط بالصحّة الأفضل وبالرفاه الاجتماعي بما في ذلك الثقة الاجتماعية الأكبر[٩]. لهذا السبب، ليس من المستغرب بأنّ جهداً كبيراً قد بُذِل لتوفير التعليم للعدد الكبير من الأطفال السوريين المتواجدين في لبنان والذين هم خارج المدرسة، وقد تمّ ذلك في إطار مبادرة «لا لضياع أيّ جيل». وكان توفير تعليم ذات نوعية لائقة لجميع الأطفال اللاجئين صعباً بشكل خاصّ في ظلّ قلّة المعلّمين ونقص الموارد الماديّة وفي ظلّ ظروف المعيشة الصعبة فضلاً عن صعوبات التنسيق بين وكالات الإغاثة.

ونظراً للطبيعة المُطوَّلَة للنزاع في سوريا عند كتابة هذا التقرير، يؤكّد هذا الأخير أنّ توفير التعليم للأطفال السوريين في لبنان أي البلد المضيف، كما توفير التعليم لجميع الأطفال في البلاد، يتمتّع بقدرة كبيرة على الإسهام في الاستقرار الاجتماعي في لبنان. بتعبيرٍ آخر، يجب الاعتراف بقدرة التعليم وقطاع التعليم على تخفيف التوتّرات القائمة داخل المجتمع المحلي والإسهام في تحقيق الاستقرار في لبنان على المديَيْن القصير والمتوسط والبناء عليها.

من هذا المنظور، يمثّل التزام الحكومة اللبنانية بفتح المدارس لكل الأطفال السوريين المتواجدين في البلاد والذين هم في سنّ الدراسة خطوة فريدة على صعيد المنطقة وعلى صعيد العالم تعكس التزاماً لم يسبق نظيره من قِبَل حكومة وطنية. فواقع أنّ الأطفال السوريين يتمتّعون بإمكانية الحصول على البكالوريا اللبنانية المُعترَف بها دولياً وبفرصة

٤ المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، البوابة الإلكترونية للمعلومات بين الوكالات، ٢٠١٦، http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122.

٥ المرجع السابق. «ابتداءً من ٦ أيار/مايو ٢٠١٥، علّقت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في لبنان مؤقّتاً التسجيلات الجديدة بموجب توجيهات الحكومة اللبنانية. تبعاً لذلك، لم يَعُد الأفراد الذين ينتظرون أن يتم تسجيلهم مشمولين».

٦ الجزيرة الإنكليزية، الأمم المتّحدة: عدد اللاجئين السوريين يتخطّى الخمسة ملايين، ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧. http://www.aljazeera.com/news/2017/03/number-syrian-refugees-passes-million-170330132040023.html

٧ أنظر ل. خطاب وهـ. ميرتنز، "النوع الاجتماعي والأمن وإصلاح قطاع الأمن في لبنان"، إنترناشونال ألرت، ٢٠١٤، http://www.international-alert.org/publications/gender-security-and-ssr-lebanon؛ أنظر أيضاً ل. خطاب، «تأثير أزمة اللاجئين السوريين على تصوُّرات المجتمعات المحلية اللبنانية المضيفة للأمن في مختلف أرجاء البلاد – من منظور النوع الاجتماعي» The impact of the Syrian refugee crisis on Lebanese host communities' security perceptions across the country – A gender angle، ورقة عُرِضَت في مؤتمر النساء في الحرب، ٢٠١٥، http://womeninwar.org/wordpress/wp-content/uploads/2015/08/Beirut/3/1.pdf

٨ منظمة هيومن رايتس ووتش، «يكبرون بلا تعليم: الحواجز القائمة أمام تعليم الأطفال السوريين اللاجئين في لبنان»، ٢٠١٦، https://www.hrw.org/ar/report/2016/07/19/292061.

٩ مركز البحوث العلمية والبيئية (ESRC)، المرجع السابق، تموز/يوليو ٢٠١٤.

طلاب لبنانيون وسوريون يصطفّون تهيئةً لصفوفهم في مدرسة رسمية لبنانية في بيروت، ٢٠١٤.

استخدامها في أيّ مكانٍ في العالم، على خلاف أنواع أخرى من شهادات البكالوريا المُعتمدَة من قِبَل المعارضة السورية، ولكن ليس من قِبَل لبنان أو غيره من البلدان، هو واقعٌ فريد. ونظراً للدعم الدولي الحالي لتوفير التعليم للاجئين السوريين في لبنان من خلال نظام التعليم الوطني، فمن الحيوي تعزيز القدرات الوطنية وضمان معايير ذات نوعية جيدة على الصعيد القُطريّ في لبنان لكلّ الأطفال على نحوٍ متساوٍ.

يتّكئ هذا التقرير على بحثٍ أُجرِي ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وكانون الثاني/يناير ٢٠١٧ كجزءٍ من مشروع «التغيير في المنفى: إعادة إحياء مبادئ الإصلاح والاستقرار الاجتماعي بين اللاجئين السوريين الشباب في الدنمارك ولبنان» والذي نفّذته جامعة روسكيلد ومنظمة إنترناشونال ألرت في لبنان[١٠]. يتناول هذا التقرير الوضع الحالي لقطاع التعليم وفرص التعليم في لبنان، كما يبحث في مدى تعزيز هذه الفرص حالياً للاستقرار الاجتماعي أو إن كان لها القدرة على القيام بذلك. فيستطلع هذا التقرير، وبتعبيرٍ أدقّ، الظروف الحالية للتعليم النظامي وغير النظامي، والدور الذي يلعبه الأهالي، وكذلك الثغرات وأواصر التعاون بين المؤسسات في تعزيز التصوّرات الإيجابية والتفاعلات الاجتماعية بين المجموعات وضمنها.

١٠ إنترناشونال ألرت، «التغيير في المنفى: إعادة إحياء مبادئ الإصلاح والاستقرار الاجتماعي بين اللاجئين السوريين الشباب في الدنمارك ولبنان، ٢٠١٧»
Change in exile: Reinvigorating principles of reform and social stability among young Syrian refugees in Denmark and Lebanon, ٢٠١٧,
http://www.international-alert.org/what-we-do/where-we-work/middle-east-and-north-africa/lebanon/projects/13997.

٢. منهجيّة البحث

تضمّن البحث ثلاث وسائل ألا وهي مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين, ومناقشات ضمن مجموعات تركيز, وحصد ملاحظات الباحث الرئيسي حول المُشارِكين. فقد حلّلت خطوط تقصّي الحقائق الأساسية مستوى الفهم حول بعض المفاهيم, والتصوّرات تجاه قضايا معيّنة وتجاه مجموعات أخرى من الناس, والممارسات والسلوكيات, كما الاستعداد للتّفاعل الاجتماعي. فتسلّط استنتاجات البحث النوعية الضوء على الاتجاهات, وتسمح للباحِث بالغوص غوصاً أعمق فيما بعد الاستجابات الأولية وباكتساب رؤى أغنى بشأن القضايا المطروحة. ومع ذلك, تجدر الإشارة إلى أن الاستنتاجات التي توصّلت إليها المناقشات ضمن مجموعات التركيز مع الأطفال السوريين واللبنانيين في بيروت وطرابلس أشارت إلى اتّجاهات قوية, تصاحبت بتجارب مشابهة جدّاً وفي بعض الأحيان باقتباسات شبه حرفية.

لقد أُجرِي أكثر من ثلاثين مقابلة مع مصادر معلومات رئيسيين بين منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ في بيروت وطرابلس. وقد شملت هذه مقابلات مع ممثّلين عن وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية, وممثّلين عن وكالات الأمم المتحدة, وممثّلين عن منظمات دولية ولبنانية وسورية (منظمات غير حكومية), وباحثين, وأكاديميّين, فضلاً عن موظّفي تعليم في مدرسة خاصة عابرة للطوائف وفي مدرسة رسمية, تقع كلتاهما في برج حمود. وقد أُجرِي العمل الميداني لهذا البحث بين منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وأواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في موقعَيْن, وهما ضواحي بيروت (برج حمود وسد البوشرية) وطرابلس في شمال لبنان. وتمّ اختيار الموقعَيْن بناءً على إمكانيات الوصول لإجراء البحث الميداني, ووجود مؤسسات ومراكز تعليم, وتمركز هذه الأخيرة في مناطق حضرية, وتشكّلها من تركيبات طائفية واجتماعية مختلفة.

وقد عُقِدَتْ عشر مناقشات ضمن مجموعات تركيز كمجموعٍ عام مع فتيان وفتيات لبنانيين يتردّدون إلى المدرسة الرسمية, ومع أطفال سوريين يحضرون الدوامات الثانية في المدارس الرسمية, ومع الأطفال في صفٍّ مُختلَط في مدرسة شبه خاصة, ومع أطفال لبنانيين وسوريين يشاركون هم أيضاً بنشاطات تعليم غير نظامي تقدّمها المنظمات غير الحكومية. وتراوحت الفئة العمرية المستهدفَة لغايات البحث بين ١١ و١٧ سنة, لكنّ معظم الأطفال الذين أُجرَيت معهم المقابلات تراوحت أعمارهم بين ١١ و١٤ سنة. كما دارَتْ مناقشة واحدة ضمن مجموعة تركيز مع أهالٍ سوريّين. وإجمالاً, شملت المناقشات ضمن مجموعات التركيز ٣٠ طفلاً سورياً و٣٤ طفلاً لبنانياً و١٤ من الأهالي السوريين (١٣ أمّاً وأبٌ واحدٌ). علاوةً على ذلك, أُجْرِيت مقابلات مع مُعلّمين تولّوا النشاطات غير النظامية في طرابلس ومع معلّمين يعلّمون في مدرسة شبه خاصة تقع في بيروت.

ونُظِّمَت المناقشات ضمن مجموعات التركيز بمساعدة طوعيّة من أربع منظمات لبنانية ودولية, ما يشير إلى الأهمية التي عُزِيَتْ إلى البحث من وجهة نظر المُنفِّذين. وقد التزمت المناقشات ضمن مجموعات التركيز بالمبادئ التوجيهية لِحماية الطفل والتي أيّدتها المنظمات الأربع المذكورة والتي سهّلَتْ عمليّة البحث الميداني. وقد عُقِدت كلّ المناقشات ضمن مجموعات التركيز باللغة العربية, فلم تبرز الحاجة للاستعانة بمترجم. وقام الباحث الرئيسي بتدوين الملاحظات حول المُشارِكين وقد أسهمت استنباطاته بإثراء التحليل لاستنتاجات البحث. واجه هذا البحث بعض العوائق, ما يعني أنّ استنتاجات الدراسة تبقى دلالية محض وليس تمثيلية. ونظراً لضيق الوقت وصعوبة الوصول, لم يكُن من الممكن التحدّث إلى الممثّلين عن البلديات أو الأهالي اللبنانيين, واقتصر الحديث في بعض المدارس على بعض الموظفين فقط. وقد عنى هذا أنّه لم يكن ممكناً الخوض في مزيدٍ من العمق عند تحليلنا المباشر للروابط الداخلية ما بين المؤسسات والثغرات على الصعيد المحلي, بين المدارس والبلديات على سبيل المثال.

لمحة عامّة حول البحث الميداني

ضواحي بيروت

مناقشات ضمن مجموعات تركيز

١٠ أطفالٍ سوريين (فتيان وفتيات)
- دوام ما بعد الظهر
- هم لا يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي

١٢ طفلاً لبنانياً وسورياً (فتيان وفتيات)
- مدرسة شبه خاصة
- هم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي

١٤ من الأهالي السوريين (١٣ امرأة ورجل)
- لأطفالٍ يداومون في دوام ما بعد الظهر

مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين

٢ من المُعلّمات اللبنانيات
- مدرسة شبه خاصة

٢ من مدراء المدارس اللبنانية ومعلّمة
- مدرسة رسمية

٣٠ من الممثّلين عن الحكومة اللبنانية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية ومن الباحثين (رجال ونساء)

طرابلس

مناقشات ضمن مجموعات تركيز

٨ أطفالٍ لبنانيين (فتيات)
- دوام الصباح
- هنّ لا يحضرْنَ النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي

٤ أطفالٍ لبنانيين (فتيان)
- دوام الصباح
- هم لا يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي

١١ طفلاً لبنانياً (فتيان)
- دوام الصباح
- هم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي (الرياضة)

١٠ أطفالٍ سوريين (فتيات)
- دوام ما بعد الظهر
- هنّ يحضرْنَ النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي (الرياضة)

٨ أطفالٍ سوريين (فتيان)
- دوام ما بعد الظهر ومتسرِّبون من المدرسة
- هم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي (الرياضة)

مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين

٢ من الأطفال اللبنانيين (فتيان)
- دوام الصباح ومُتسرِّبون من المدرسة
- هم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي (موسيقى/فنون)

٥ مُربّين لبنانيين وسوريين وفلسطينيين (رجال ونساء)
- هم يديرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي

٣. المصطلحات تهمّ: تعريف التعليم والاستقرار الاجتماعي

١.٣ التطوّرات الوطنية في قطاعَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي

في بداية الأزمة الإنسانية العام ٢٠١١، سارعت المنظمات غير الحكومية إلى دعم اللاجئين السوريين من خلال التدخلات الإنسانية والإغاثية. وبحلول العام ٢٠١٢، كان العديد منها يطبِّق التعليم في حالات الطوارئ عبر الدعم في تعلُّم اللغة، والنشاطات الترفيهية، وبرامج محو الأمية عبر تلقين أساسيات القراءة والكتابة والحساب، على سبيل المثال لا الحصر، والذي وُفِّر للأطفال السوريين في جميع أنحاء البلاد. وفي ظلّ الازدياد السريع لأعداد اللاجئين داخل الحدود اللبنانية وانعدام وجود نهاية واضحة للنزاع في سوريا، طوّرت الحكومة اللبنانية خطّة لبنان للاستجابة للأزمة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، مُركِّزةً على تقديم الحماية الإنسانية والمساعدات للسوريين واللبنانيين الأشدّ فقراً، فضلاً عن دعم قدرات لبنان واستقراره[١١].

وبحلول العام ٢٠١٤، أخذت الحكومة اللبنانية زمام المبادرة فيما يتعلّق بالاستجابة للأزمة السورية وجعلت من التعليم واحداً من المجالات ذات الأولوية. وقد وضعت وزارة التربية والتعليم العالي استراتيجية وطنية بعنوان «توفير التعليم لجميع الأطفال» بهدف تعزيز نظام التعليم الرسمي وزيادة التحاق الأطفال الذين هم في سنّ الدراسة والذين تضرّروا بفعل الأزمة السورية بالنظام الرسمي[١٢]. وفي خطوة لم يسبق لها مثيل، سمحت السلطات للاجئين بأن يلتحقوا بالمدارس الرسمية اللبنانية بدون تقديم دليل على الإقامة القانونية، متنازلةً عن رسوم الالتحاق بالمدرسة وفاتِحةً دوراتٍ لدوام ما بعد الظهر في ٢٣٨ مدرسة رسمية حول لبنان للسوريين فقط[١٣]. وقد لوحِظ أنّ خدمات التعليم والتي يمكن أن تُوفَّر لجميع الأطفال على الأراضي اللبنانية قد حدّدتها الحكومة وأضفتْ عليها صفة الرسمية.

وفي الوقت الذي مثّل فيه تنظيم خدمات التعليم ومنهجتها بغية ضمان الوصول المتساوي والفرص المتساوية لجميع الأطفال خطوة إيجابية، فإنّ الاحتياجات المعقّدة والمستويات المتنوّعة للأطفال في البلد عنتا أنّ التنفيذ لم يكن واضحاً كما وجب. فالمنظمات غير الحكومية التي كانت تعمل في قطاع التعليم قبل دخول استراتيجية «توفير التعليم لجميع الأطفال» حيِّز التنفيذ راحت تزوِّد بالتعليم حسب احتياجات التعليم غير المتجانسة للأطفال السوريين، ما دفع بوزارة التربية والتعليم العالي إلى السعي وراء تنظيم التعليم غير النظامي، بهدفٍ وحيدٍ ألا وهو دعم الالتحاق بالتعليم النظامي.

يمثِّل الاستقرار الاجتماعي قطاعاً رئيسياً إذ إنّه يتداخل والقطاعات الأخرى. والهدف الإجمالي منه هو التخفيف من التوترات القائمة بين المجتمعات الصغيرة لكيما، وبحلول السنة ٢٠٢٠، يكون التعايش السلمي قد ساد ووُضِعت آليات لمنع التصعيد وللحيلولة دون العواقب الوخيمة للعنف والنزاع[١٤]. وينصبّ التركيز بقوّة على التأسيس لآليات محلية ووطنية وتمكينها لمعالجة العوامل المُحرِّكة للنزاع والتخفيف من حدّتها لمنع أو التخفيف من وطأة أحداث النزاع داخل المجتمعات المضيفة[١٥]. ويرتبط مخرج القطاع ٤، ويتلخّص بتعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم وذلك في سبيل تأهيلهم ليشاركوا إيجابياً في مجتمعاتهم المحلية والحؤول دون تهميشهم، ارتباطاً مباشراً بالتعليم.

وفي سياق الاستجابة للأزمة السورية، يُعتبَر التعليم والاستقرار الاجتماعي قطاعَيْن منفصلَيْن لهما أهداف وغايات مختلفة. فلا

١١ الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة، خطة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٥-٢٠١٦، http://www.un.org.lb/library/assets/engbrochfullversion-065158.pdf؛
وم. ينمير، «عدم استقرار في المنفى: الوضع القانوني للاجئين السوريين في لبنان» مجلة
Precarity in exile: The legal status of Syrian refugees in Lebanon, Refugee Survey Quarterly, 58:35-78, 2016,
http://rsq.oxfordjournals.org/content/35/4/58.full.pdf.

١٢ وزارة التربية والتعليم العالي، توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE)، ٢٠١٤،
http://www.mehe.gov.lb/uploads/file/2015/Feb2015/Projects/RACEfinalEnglish2.pdf؛ jg. ألبا وم. المصري، «معاً أفضل: تأثير نظام تدريس الطلاب اللبنانيين والطلاب السوريين النازحين على الاستقرار الاجتماعي»
Better together: The impact of the schooling system of Lebanese and Syrian displaced pupils on social stability، إنترناشونال ألرت، ٢٠١٦،
http://www.international-alert.org/news/better-together.

١٣ المرجع السابق.

١٤ خطة لبنان للاستجابة للأزمة، المرجع السابق، ٢٠١٧، ص. ١٤٩.

١٥ المرجع السابق.

صفّ مُختلَط بين الطلاب اللبنانيين والسوريين في البقاع، ٢٠١٦.

يُنظَر إلى خدمات التعليم ونشاطاته مباشرةً على أنها تنضوي تحت لواء الاستقرار الاجتماعي. مع ذلك، فالروابط بين التعليم والاستقرار قوية. في خطّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢، أُقيم رابطٌ رسميٌّ واحدٌ بين القطاعات، أي بين قطاعَيْ الاستقرار الاجتماعي والتعليم، ألا وهو التربية على مبادئ السلام[١٦]. بيد أنّ هذا البحث يثبت أنّ الروابط ما بين القطاعات تمتدّ من التعليم النظامي، وتمرّ عبر التعليم غير النظامي الذي يدعم النظام النظامي، وتصل إلى النشاطات الرامِية إلى تحسين التصوّرات والعلاقات.

٢.٣ لمحة عامة عن نظام التعليم اللبناني

تبذل الحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية جهوداً حثيثة من أجل منهجة وتوفير خدمات تعليم مُعتمَدة من قِبَل وزارة التربية والتعليم العالي، على أنْ يتمّ تكييفها مع سياق الأزمة السورية في لبنان. لذلك، تركّز حصائل قطاع التعليم لخطّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢ للسنوات ٢٠١٧-٢٠٢٠ على تعزيز الوصول إلى التعليم النظامي المتساوي أو التعليم غير النظامي المنظَّم، فضلاً عن تعزيز نوعية خدمات التعليم والبيئات التعليمية للأطفال. ويبلغ العدد الإجمالي المستهدف للأطفال الذين يُرجى التحاقهم بالتعليم المدرسي النظامي وببرامج التعليم غير النظامي ٥٤٣,٦١٦ طفلاً، علماً أنّ العدد المستهدَف الأعلى هو ٢٨٠,٩١٠ أطفال سوريين[١٧]. تجدر الإشارة إلى أن كلا خطّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢٠١٧-٢٠٢٠ واستراتيجية «توفير التعليم لجميع الأطفال» ٢٠١٧-٢٠٢١ تتماشيان مع بعضهما البعض، ما يوفّر التناسق على الصعيد الوطني.

في الاستجابة السياساتية للأزمة السورية، يُشير التعليم المدرسي النظامي إلى **المدارس الرسمية اللبنانية**. ويعتمد معظم اللاجئين في لبنان على نظام التعليم الرسمي في لبنان، والذي كان ضعيفاً أصلاً قبل نشوب الأزمة السورية، فلم تستقطب المدارس الرسمية إلا ٣٠% فقط من الأطفال اللبنانيين[١٨]. ونظراً للأعداد الكبيرة من الأطفال السوريين الذين احتاجوا إلى الالتحاق بالمدرسة، تمّ العمل بنظام الدوامَيْن في المدارس ويجري حالياً توسيع نطاقه[١٩]. وتقع معظم المدارس الرسمية في الـ ٢٥٠ منطقة الأكثر تأثُّراً في لبنان والمنتشرة في المحافظات الثماني. في الوقت الراهن، هناك ٦٧,٠٠٠ من غير اللبنانيين مسجَّلون في دوام الصباح و١٣٣,٠٠٠ من غير اللبنانيين مسجَّلون في دوام ما بعد الظهر[٢٠]. وتُغَطّى رسوم التسجيل للجميع، اللبنانيين منهم وغير اللبنانيين، فضلاً عن توفير ٦٠ دولاراً أميركياً كرسم صندوق مجلس الأهالي، إضافةً إلى ٤٠ دولاراً أميركياً كمساهمة في صندوق المدرسة والكتب المدرسية[٢١]. وتقع معظم المدارس الرسمية في المناطق المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، ما يزيد من تفاقم التوتُّرات الاجتماعية.

١٦ خطة لبنان للاستجابة للأزمة، المرجع السابق، ٢٠١٧، ص. ١٥٤.
١٧ المرجع السابق.
١٨ منظمة هيومن رايتس ووتش، المرجع السابق، ٢٠١٦.
١٩ المرجع السابق.
٢٠ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي في وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٧.
٢١ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي في وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٧.

توجد في لبنان ثلاثة أنواع رسمية أخرى من المدارس. **المدارس الخاصة العابِرة للطوائف** وهي مجانية عموماً أو لا تتقاضى سوى رسماً رمزياً. وتدعمها عامّةً منظمات دينية تابعة لها أو مؤسسات دينية مثل الكنائس، وبعضها تدعمها الدولة دعماً جزئياً. وتعلّم هذه المدارس المنهج اللبناني، ولكنّ نظم الرصد التي تقوم به وزارة التربية والتعليم العالي لتنظيم التعليم ضعيفة. **المدارس الخاصة** شائعة في لبنان؛ وهي عادةً ما تفرض رسوماً مرتفعة، وتتزوّد من منظمات ربحية، وتعلّم مناهج مختلفة، ولا تقوم وزارة التربية والتعليم العالي إلا برصدٍ ضئيلٍ لها. وفي العام ٢٠١٢، بلغ عدد المدارس الخاصة والمدارس الخاصة العابِرة للطوائف ١,٤٤٢ بالمقارنة مع ١,٣٦٥ مدرسة رسمية. **وتقدِّم مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا)** التعليم للأطفال الفلسطينيين بشكلٍ أساسيٍّ في المرحلة الابتدائية، وهي مجانية وتعلّم المنهج اللبناني. وبسبب ندرة المدارس الرسمية الثانوية المتوافرة، بدأت الأونروا مؤخراً توفِّر التعليم الثانوي أيضاً[٢٢].

وعند كتابة هذا التقرير، كان **برنامج التعليم المسرَّع** برنامج التعليم غير النظامي الوحيد المنظَّم، وراح يوفِّر للأطفال فرصة لاستكمال عدّة سنوات من التعليم في فترة أقصر. وعادةً ما تُصمَّم برامج التعليم المسرَّع للأطفال الأكبر من ١٠ سنوات والذين قد انقطعت سنوات دراستهم الابتدائية. وقد نفّذت المنظمات غير الحكومية **برامج محو الأمية عبر تلقين أساسيات القراءة والكتابة والحساب والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة** طوال عدّة سنوات، وهما الآن قيد التنظيم من قِبَل وزارة التربية والتعليم العالي، ما يستوجب من المنظمات غير الحكومية أن تلتزم بمنهج مُعتمَد من قِبَل وزارة التربية والتعليم العالي عند تقديم البرنامج للأطفال والشباب المستفيدين.

وإلى جانب خدمات التعليم في لبنان المذكورة أعلاه، توجد خدمات أخرى «غير منهجية وغير منظَّمة»، تنفِّذها المنظمات غير الحكومية أو الأفراد، دون وجود معايير مشتركة[٢٣]. وبالتالي، فإنّ نوعية خدمات التعليم البديلة هذه متنوِّعة، حيث تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتطوير مناهجها الخاصة ومناهج أخرى دون إخضاعها لهيكلة. وما يثير الاهتمام هو أنّ هناك عدداً لا يحصى من البرامج والنشاطات التعليمية المُنفَّذة والمقدَّمة للأطفال السوريين والفلسطينيين واللبنانيين.

> يُعرِّف هذا البحث التعليم غير النظامي، بالمعنى الأوسع للعبارة، على أنّه أيّ نشاط يخرج عن المنهج النظامي والنظام المدرسي، بما في ذلك الإرشاد التربوي والنشاطات الخارجة عن المنهج والنشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي الموجَّهَة للأطفال.

يُعرِّف هذا البحث التعليم غير النظامي، بالمعنى الأوسع للعبارة، على أنّه أيّ نشاط يخرج عن المنهج النظامي والنظام المدرسي، بما في ذلك الإرشاد التربوي والنشاطات الخارجة عن المنهج والنشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي الموجَّهَة للأطفال. هذا المفهوم هو أوسع من برامج التعليم غير النظامي التي تنظِّمها وزارة التربية والتعليم العالي وتدعمها استراتيجية «توفير التعليم لجميع الأطفال»، والتي تشمل البرامج التي تسهِّل الوصول إلى نظام التعليم الرسمي فقط (برنامج التعليم المُسرَّع، ومحو الأمية عبر تلقين أساسيات القراءة والكتابة والحساب والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة). ولأغراض هذا البحث، فإنّ نشاطات التعليم غير النظامي الأكثر أهمية **هي النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي** التي لها هدف تعليمي، والمُوجَّهة نحو تعزيز الثقة والتصوّرات الإيجابية بين المجموعات والمجتمعات المحلية، وهي غالباً ما تستهدف الأطفال أو الشباب. وتشمل هذه النشاطات النشاطات الفنية والموسيقية والبرامج الرياضية وبرامج المهارات الحياتية المصحوبة بمناهج وتمارين منظَّمة.

وتشمل الخدمات الأخرى **خدمات التعليم غير المعتمَدة** مثل المدارس التي تديرها المنظمات غير الحكومية، وهذه غالباً ما تديرها المنظمات السورية أو المدارس ذات التمويل الأجنبي كتلك التي تموّلها دول الخليج، مقدِّمةً المنهج اللبناني أو نسخاً معدَّلة من المنهج السوري. وتستخدم هذه المدارس في الغالب مُربّين ومعلّمين سوريين، وتعترف المعارضة السورية في سوريا بالشهادات المُعطاة، ولكن ليس لبنان أو بلدان أخرى.

أنواع التعليم المختلفة المؤقَّتة تعني أنه يمكن استكشاف التقاطعات مع الاستقرار الاجتماعي على مختلف المستويات والتوصية بإجراءات تتّخذها مختلف الجهات الفاعلة.

٢٢ فقرة مستندة إلى استراتيجية توفير التعليم لجميع الأطفال في لبنان (RACE).
٢٣ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

لمحة عامّة حول النشاطات والبرامج التعليمية في لبنان

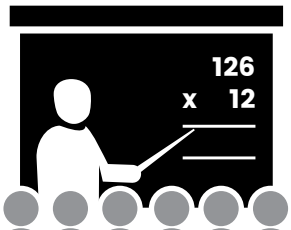

النظامية
والمُعتمدَة من قِبَل وزارة التربية

- المدارس الرسمية اللبنانية (نظام الدوامَيْن)*
- المدارس الخاصة العامِرة للطوائف/ المدارس شبه الخاصة
- المدارس الخاصة
- مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) المُخصَّصة للاجئين الفلسطينيين

غير النظامية

التعليم غير النظامي المُنظَّم

المَدعوم بمبادئ توجيهية
- برنامج التعليم المسرَّع*

في طَوْر الدعم
- محو الأمية عبر تلقين أساسيات القراءة والكتابة والحساب*
- التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة*

ما من مبادئ توجيهية
- الدّعم التعويضي للتعليم النظامي (مثلاً، الدّعم في تعلُّم اللغة، وفي إنجاز الفروض المدرسية من المنزل/وأنواع أخرى من الدّعم، والمجموعات المجتمعية للأهالي)

النشاطات التعليمية غير النظامية وغير المُنظَّمَة

النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي
المُنسَّقة بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية
وتديرها المنظمات غير الحكومية
- تعلُّم المهارات الحياتية، والرياضة، والفنون والموسيقى، والتدريب المهني

مبادرة مدارس خالية من العنف
المُنسَّقة بالتعاون مع وزارة التعليم
وينفّذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

نشاطات تعليمية أخرى
وتموّلها وتديرها المنظمات غير الحكومية أو أفراد
- المدارس ومراكز التعلُّم السورية

خدمات التعليم التي يتناولها البحث/*كجزء من استراتيجية توفير التعليم لجميع الأطفال RACE II

٣.٣ تأطير الاستقرار الاجتماعي والتماسك والتعليم

في خطّة لبنان للاستجابة للأزمة ٢, يُعرَّف الاستقرار الاجتماعي على أنّه «حالة من العلاقات بين المجموعات على مستوى المجتمع المحلي, حيث يتمّ التعامل مع مصادر التوتُّر بين المجموعات وإدارتها عبر المؤسسات أو الأنظمة الرسمية». وينصبّ التركيز على دعم الهياكل الرسمية للدولة اللبنانية, مثل البلديات والمؤسسات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تُعنى بحلّ النزاعات ضمن المجتمعات المحلية كلّها, بهدف الحؤول دون تسبُّب التوتُّرات الاجتماعية بنشوب نزاع بين المجتمعات المضيفة والنازحين السوريين. ويبقى الهدف الشامل لقطاع الاستقرار الاجتماعي هو ضمان ألا يؤدي تأثير الأزمة والتوترات المتولِّدة على الصعيد المحلي إلى العنف.

وفي حين يؤكد الاستقرار الاجتماعي قدرة المؤسسات على إدارة التوتُّرات بين المجموعات المختلفة, يشير بعض الأخصائيين والناشطين إلى أنّه يبرِّر الوضع الراهن الذي يتلخّص بالحد الأدنى من التواصل بين المجتمعات المضيفة واللاجئين, واستخدام السيطرة المفرطة للحدّ من مخاطر زعزعة الاستقرار. وبغية معالجة التوتُّرات بين المجموعات ومَنْع التصعيد بصورةٍ أكثر فعالية, تبرز الحاجة لمزيدٍ من التشديد على موضوع «التماسك الاجتماعي». هذا الأخير قد يبدو أكثر تحوُّلاً؛ وهي ميزة فريدة تجعل من المجتمعات قادرة على استباق نزاعاتها وإدارتها دون عنف. ولا شكّ أنّ العلاقات الإيجابية بين المجموعات هي أساس المجتمعات المُتماسكة.

يمكن تعريف التماسك الاجتماعي بأنّه حالة حيث «تلتزم مجتمعات بأكملها, والأفراد ضمنها, باعتماد مواقف وسلوكيات وقواعد ومؤسسات محددة تعتمد على توافق الآراء بدلاً من الإكراه الصرف». ويُشير مصطلح «التماسك الاجتماعي» إلى مجتمع يتمتّع فيه الأفراد بعلاقات صحية فيما بينهم ولا يلجؤون إلى النزاع العنيف. وفي حين أن العلاقات القوية والإيجابية والمتكاملة فضلاً عن الهويات الشاملة هي دلالة على التماسك الاجتماعي العالي, فالعلاقات الضعيفة أو السلبية أو المفكَّكة والهويات الحصرية هي دلالة على تدني التماسك الاجتماعي.

وفي هذا البحث, يُفهَم الاستقرار الاجتماعي ويُشار إليه بمعناه الأوسع – أي على أنّه يخلق الظروف للمجتمعات المضيفة لاستمرار قبولها اللاجئين وزيادة قبولهم, ويتصدّى للتوتّرات بين المجتمعات المحلية دون اللجوء إلى التمييز أو العنف. ولذلك, فإن تعريف هذا التقرير للاستقرار الاجتماعي يشمل خصائص أساسية للتماسك الاجتماعي, مثل عدم اللجوء إلى العنف وتشجيع العلاقات الإيجابية بين المجموعات, لا بل يركّز أيضاً على دور المؤسسات في إدارة التوتُّرات الاجتماعية من خلال السياسات الوطنية وتنفيذها على الصعيد المحلي. وباعتباره بحثاً موجَّهاً نحو رَفْع التوصيات وكونه يستند إلى الحقائق في مجالَيْ السياسة والتجريب, فإنّ هذا التقرير يتبنّى لغة معتمدَة رسمياً من قِبَل الأمم المتحدة والحكومة اللبنانية لأسباب عملية, ولكنّه يحمل تعاريف أوسع وأكثر شمولاً للمصطلحات المُستخدَمة.

الرابط بين الاستقرار الاجتماعي والتماسك والتعليم أمر بالغ الأهمية. ويمثل التعليم جانباً رئيسياً يمكن من خلاله تعزيز التماسك والاستقرار الاجتماعيَيْن, ما يوفِّر فرصة لتعزيز الثقة والتفاهم بين الأفراد. فالمدرسة هي مساحة حيوية لاختبار التنوُّع والاختلاط والتدرُّب على تبنّي السلوكيات والمواقف الحميدة في المجتمع. في حالة لبنان, تُعَدّ المدارس واحدة من المساحات المادية القليلة حيث يمكن للأطفال أن يتخالطوا ويختبروا التنوُّع.

وتعكس المدرسة وغيرها من المساحات التعليمية المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر والتوتُّرات القائمة فيهما. غير أنّ مساحات التعليم, وباعتبارها «نماذج مُصغَّرَة» للمجتمع المحلي, ليست في مأمن من التحدّيات الأوسع نطاقاً في المجتمع المحلي والمجتمع الأكبر, ويمكن أن تعكس تطوُّرات إيجابية, لا بل أخرى سلبية أيضاً. وفي حين يتمتّع التعليم بقدرات إيجابية كبيرة, فإنه ينطوي أيضاً على القدرة لمفاقمة التصوُّرات السلبية والتوتُّرات دافِعاً الشباب نحو اعتماد آليات مواجهة سلبية؛ وبالتالي, فمن الأهمية بمكان تخفيف قضايا مشابهة لضمان تحقيق التعليم لغرضه االحقيقي.

وقد أظهرت البحوث السابقة التي أجرَتْها منظمة إنترناشونال ألرت أن قطاع التعليم له تأثير إيجابي في الظاهر, وإنْ كان محدوداً, على التماسك الاجتماعي[٢٤]. وقد جرَتْ مقارنة تأثير النظام المدرسي ذات الدوامَيْن على التماسك الاجتماعي على أساس البحث النوعي والذي أُجرِي مع الطلاب وأسرهم ومعلّميهم, ما أظهر أن التصوُّرات والعلاقات بين الطلاب في

٢٤ ز. ألبا وم. المصري, «معاً أفضل: تأثير نظام تدريس الطلاب اللبنانيين والطلاب السوريين النازحين على الاستقرار الاجتماعي»
Better together: The impact of the schooling system of Lebanese and Syrian displaced pupils on social stability, ورقة معلومات أساسية, لندن:
إنترناشونال ألرت, ٢٠١٦, http://international-alert.org/sites/default/files/Lebanon_LebaneseSyrianSchoolingSystem_EN_2015.pdf

الصفوف المختلَطة تتحسّن مع مرور الوقت. وتشير الاستنتاجات بوضوح إلى أن التماسك الاجتماعي بين الطلاب، من حيث كلا العلاقات والتصوُّرات، يتحسّن من خلال تشاركهم لغرفة الصف نفسها. ويستند هذا البحث إلى هذه الاستنتاجات من خلال النظر أيضاً إلى التعليم غير النظامي، والذي يشمل النشاطات في قطاع التعليم، لا بل أيضاً برمجة الاستقرار الاجتماعي.

كما سبق وذُكِر، يُعرِّف هذا التقرير الاستقرار الاجتماعي بمعناه الواسع، أي على أنّه يخلق الظروف للمجتمعات المضيفة لاستمرار قبولها اللاجئين وزيادة قبولهم، ويتصدّى للتوتّرات بين المجتمعات المحلية دون اللجوء إلى التمييز أو العنف؛ وهو تعريفٌ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتماسك الاجتماعي. في هذا السياق، يمثِّل التعليم أداة مهمّة يمكن من خلالها تعزيز الاستقرار الاجتماعي. فلا بدّ من أن ينخفض مستوى التوتُّرات وخطر بروز العنف متى زادَتْ الثقة والتفاهم. فللتعليم القدرة على دعم الاستقرار الاجتماعي الذي يُرجى أن يعمّ في المساحات الخاصّة بـِ «التعلُّم» وبـِ «التفاعل الجسدي» على حدٍّ سواء. وسوف يركّز هذا التقرير على هذا الأخير – ألا هو، الفرص التي توفّرها نشاطات التعليم في لبنان لزيادة اللقاءات الحسيّة بين الأطفال الذين يتحدّرون من خلفيّات مختلفة. كما سوف يتمّ التطرُّق إلى عناصر «التعلُّم» عند مناقشة المناهج المدرسية ومنهجيات التعليم غير النظامي مثلاً. على العموم، وفي سبيل تعزيز الاستقرار والتماسك الاجتماعيَيْن في لبنان، يجب على خدمات التعليم ونشاطاته أنْ تُكيِّف لخَلْق المساحة المادية والفكرية لاختبار التنوُّع وتطوير الذات.

> فللتعليم القدرة على دعم الاستقرار الاجتماعي الذي يُرجى أن يعمّ في المساحات الخاصّة بـِ «التعلُّم» وبـِ «التفاعل الجسدي» على حدٍّ سواء.

٤. إستنتاجات البحث

يستعرض هذا القسم استنتاجات البحث الذي يقوم عليه التقرير، ويدرس إلى أيّ مدى تعزِّز فرص التعليم الاستقرار الاجتماعي حالياً ومدى قدرتها على القيام بذلك. وهو يبحث في أربعة عناصر مختلفة لا بل مترابطة، ألا وهي التعليم النظامي، والتعليم غير النظامي، ودور الأهالي، والتحديات الهيكليّة وفرص التعاون.

٤.١ «إنْ وُجِد نظامُ على الأقلّ، تستطيع أنْ تقوّيه»: دور التعليم النظامي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي

يأتي القرار بفَتْح أبواب نظام التعليم الرسمي اللبناني أمام كلّ الأطفال غير اللبنانيين في البلاد، بمَنْ فيهم السوريّون كالمجموعة الأكبر، وتنظيمه على هذا النطاق الواسع، يأتي كخطوة غير مسبوقة في المنطقة وعلى صعيد العالم. وقد أُدرِج نظام الدوامَيْن الدراسيَّيْن لجَعْل ما تقدَّم ممكناً. فيُعتمَد نظام الدوامَيْن حالياً في ٢٥٩ مدرسة في جميع أنحاء لبنان، وقد سبق أنْ طلبَتْ حوالي ٤٠٠ مدرسة زيادة عدد الطلاب السوريين في دوام ما بعد الظهر[٢٥]. ويحضر حوالي ٢٥٠,٠٠٠ طفل لبناني دوام الصباح[٢٦]، والذي يتبع المنهج الدراسي الاعتيادي، فيما يحضر الأطفال السوريون دوام ما بعد الظهر والذي يبدأ إمّا في الساعة الثانية أو الثانية والنصف ويقدِّم نسخة مكثّفة أكثر من المنهج الدراسي اللبناني.

«أخبرني مدير المدرسة أنّه ارتكب خطأً عندما قبل بتسجيل الأطفال السوريين في دوام الصباح. فقد توقّف الأهالي اللبنانيون عن تسجيل أطفالهم في مدرسته بسبب ذلك». – أمّ سورية في ضواحي بيروت

يُمكن لصفوف دوام الصباح أن تتّسِع لتضمّ سوريين وأطفالاً من جنسيات أخرى متى توافرت أماكن فارغة، ويُعَدّ ٥٠% أقلّه من الأطفال في الصف من اللبنانيين. ولكنْ، تُشير أدلّة سرديّة وردت في البحث أنّه وبالرغم من وضوح المبادئ التوجيهية لوزارة التربية والتعليم العالي، إلا أنّ بعض مدراء المدارس وإداراتها يُطبِّقان تلك المبادئ التوجيهية بمرونةٍ أكبر، ولا يقبلان أيّ سوريين في دوام الصباح. ومن الأسباب السرديّة الكامنة وراء ذلك الخوف من تضاؤل نوعية التعليم، ومن عدم رغبة الأهالي اللبنانيين في تفاعُل أطفالهم مع الأطفال السوريين، ما يدفعهم بالتالي إلى سحبهم من المدرسة الرسمية.

«أنا أنسى أحياناً أنّ هناك سوريين في دوام الصباح. فدوام ما بعد الظهر هو الذي يسبِّب لنا الإشكالات». – مدير مدرسة، مدرسة رسمية، ضواحي بيروت

فقد ذكر مدير في مدرسة رسمية لبنانية في برج حمود أنّه وقبل العام ٢٠١١، تسجّل ٣٠٠ طفل لبناني في مدرسته. وكان بعد أنْ بدأ يقبل السوريين في المدرسة أنْ راح الأهالي اللبنانيون يسحبون أطفالهم، حتّى بلغ العدد الآن ٩٠ طالباً لبنانياً مقابل ٨٣ طالباً سورياً في دوام الصباح. أمّا في دوام ما بعد الظهر، فتستضيف المدرسة نفسها ٣٥٠ طالباً سورياً وطلاباً غير لبنانيين آخرين. ونوّه المدير بأنّ دوام الصباح يمضي بسلاسة على عكس دوام ما بعد الظهر والذي كان يشكِّل صعوبات بالنسبة إلى المعلِّمين. ولمّا كان الطلاب السوريون في دوامَيْ الصباح وما بعد الظهر يتمتّعون بالخلفية الاجتماعية والاقتصادية نفسها، يبدو أن المؤشّرات المختلفة جعلَتْ الصف يأخذ مجراه بسلاسة، وقد تشمل هذه عنصر الجنسيات المختلطة في الصف الواحد من بين عناصر أخرى.

٢٥ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي في وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٧.

٢٦ رقم للعامَيْن ٢٠١٥ و٢٠١٦. خطة لبنان للاستجابة للأزمة، المرجع السابق، فصل «التعليم»، ٢٠١٧؛ اجتماع تنسيق التعليم، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

ملخَّص الاستنتاجات

خطوط تقصّي الحقائق الأساسية

المجموعة المستهدفَة	المعرفة بمفاهيم حقوق الطّفل	المواقف والتصوّرات تجاه الآخر	الممارسات والسلوكيّات	الاستعداد للتّفاعُل
فتيات وفتيان سوريون ولبنانيون في صفٍ مُختلَط في مدرسة خاصة عابرة للطوائف	أبدى الأطفال معرفة بهذه المفاهيم مُرتكِزين على مشروع حول المهارات الحياتية شاركوا فيه وقد نفّذتْه منظمة غير حكوميّة في مدرستهم.	إيجابيّة ومتنوّعة في معظمها. وقد ذكر بعض الأطفال المواقف الحذِرة التي اتّخذها أهاليهم.	ذكر الأطفال أنّ لهم أصدقاء من جنسيّات مختلفة, وقد ذكروا على الأخصّ أمثلة من المدرسة بل أيضاً من الحيّ.	مستوى الاهتمام والاستعداد للتّفاعُل مع الأطفال الآخرين هو مرتفعٌ نسبياً.
فتيات وفتيان سوريون في صفوف دوام ما بعد الظّهر في المدارس الرسمية اللبنانية	أبدى الأطفال معرفة محدودة - فهذا الموضوع لا يُغطّيه المنهج الرسمي, في حين أنّ الأطفال يودّون لو يتعلّمون عنه؛ وبالرغم من أنّ الدروس حول هذا الموضوع تُعطى حسب مقتضى الحال من قِبَل المتطوّعين والمنظمات غير الحكومية, فهذه غير منتظِمة وغير رسمية.	حذِرة في معظمها بسبب تجارب شخصيّة سلبية؛ فقد قام معظم الأطفال بتقديرات متنوّعة, مُتفادين التعميم, ولكنّهم لم يُبدوا عن تصوّرات إيجابية حول الأطفال اللبنانيين.	لا يجمع الأطفال السوريين بالأطفال اللبنانيين إلّا قليل من الصداقات, هذا إنْ وُجِدَتْ هذه؛ فهم التقوا بهم فقط على طريقهم إلى المدرسة أو خارجها؛ والبعض لهم أصدقاء بحُكم الجيرة.	أظهر الأطفال السوريون اهتماماً كبيراً بلقاء آخرين واستعداداً شديداً للتّفاعُل مع الأطفال اللبنانيين, على الرغم من توجّسهم الحذر.
فتيات وفتيان لبنانيون في صفوف دوام الصباح في المدارس الرسمية اللبنانية	أبدى الأطفال معرفة محدودة؛ وعلى الرغم من أنّ المنهج الرسمي يغطّي المواضيع, فالأطفال لا يستمتعون بأساليب التعليم.	تراوحت التصوّرات حول الأطفال السوريين بين المتنوّعة والسلبية؛ ولا تستند التصوُّرات إلى التجارب الشخصية.	لم يجمع الأطفال اللبنانيين بالأطفال السوريين إلّا قليل من الصداقات, هذا إنْ وُجِدَتْ هذه؛ وتتّصف تفاعلاتهم بالمحدودة جدّاً إذ هم لا يلتقون بهم أو يتفاعلون معهم في أغلبيّة الأحيان.	أبدى الأطفال اللبنانيون اهتماماً بلقاء الآخرين, وبعض الاستعداد للتّفاعُل مع الأطفال السوريين في إطار غير رسمي.
فتيان لبنانيون في صفوف دوام الصباح في المدارس الرسمية اللبنانية, وهم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي	أبدى الأطفال معرفة محدودة؛ وعلى الرغم من أنّ المنهج الرسمي يغطّي المواضيع, فالأطفال لا يستمتعون بأساليب التعليم في المدرسة الرسمية, لكنّهم يتعلّمون وعلى نحوٍ غير مباشر من خلال مبادرات تحقيق الاستقرار الاجتماعي.	التصوّرات حول الأطفال السوريين هي في الغالب متنوّعة, استناداً إلى التجارب والتفاعلات الشخصية من خلال النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي.	قلائل هم مَنْ لديهم أصدقاء سوريّون من المدرسة, إذ يلتقون بهم فقط عند تبديل الدوامَيْن؛ مع ذلك, فقد ذكر الأطفال أنّهم يلعبون مع السوريين وأنّ لديهم أصدقاءً من النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي التي يحضرونها.	أعرب الفتيان اللبنانيون الذين تمّ التحدُّث إليهم عن اهتمام بلقاء الآخرين واستعداد للتّفاعُل مع الأطفال السوريين؛ وهم يفعلون ذلك أصلاً ضمن النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي التي يحضرونها, وهم أعربوا عن اهتمامٍ بالمزيد من التّفاعلات.
فتيات وفتيان سوريون في صفوف دوام ما بعد الظهر في المدارس الرسمية اللبنانية, وهم يحضرون النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي	أعرب الأطفال عن مستويات مختلفة من المعرفة؛ فكان بعضهم على علم بالمفاهيم من خلال نشاطات المنظمات غير الحكومية, وقد أبدوا اهتماماً بالتعلُّم أكثر عن تلك المفاهيم.	كانت التصوّرات حول الأطفال اللبنانيين متنوّعة في الغالب, وترتكز في معظمها على التجارب والتّفاعُلات الشخصية من خلال النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي.	قلائل جدّاً هم مَنْ لديهم أصدقاء لبنانيون عامّةً أو من المدرسة, إنْ وُجِد هؤلاء؛ وهم ذكروا أنّهم التقوا بلبنانيين ضمن النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وأقاموا صداقات معهم هناك.	أعرب الأطفال السوريون الذين تمّ التحدّث إليهم عن اهتمامٍ بلقاء الأطفال اللبنانيين؛ وهم يفعلون ذلك أصلاً ضمن النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي التي يحضرونها, لكنّهم أعربوا عن اهتمامٍ بالمزيد من التّفاعلات.

١.١.٤ التصوّرات

في الوقت الذي يُعتبَر فيه إيجاد نظام الدوامَيْن حلّاً ملموساً لأسباب عمليّة، مثل محدودية المساحات التعليمية المادية وموارد التعليم، غير أنّه يضعف قدرة المدارس على جَمْع مجموعات مختلفة وكسْر الحواجز وبناء الروابط الاجتماعية في المجتمعات المحلية المختلطة اجتماعيّاً أصلاً. فتشير الاستنتاجات التي توصّل إليها هذا البحث إلى أنّ الأطفال السوريين واللبنانيين الذين لا يحضرون إلا الصفوف المنفصلة، لا يكنّون عموماً تصوّرات إيجابية تجاه بعضهما البعض. بالنسبة إلى الأطفال السوريين، يرتكز هذا التصوُّر السلبي في معظم الحالات على التجارب الشخصية. فقد روى العديدون أمثلة حدثت لهم ولأقاربهم المقربين كإخوتهم وأخواتهم أو أصدقائهم. أمّا خلال المناقشات ضمن مجموعات التركيز مع الأطفال اللبنانيين، فقد بدا أنّ التصوّرات السلبية تنبع بالأخصّ من الحكايات والآراء التي يُعبِّر عنها الأهالي والأقران؛ إذ لم يروِ أيٌّ منهم تجارب شخصية سلبية مع الأطفال السوريين.

«نودّ أن نصادق لبنانيين، لكنّهم لا يريدون أن يصادقونا». – فتاة سورية، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، ضواحي بيروت

في الحقيقة، لا يحظى الأطفال اللبنانيون والسوريون إلا بخيارات محدودة للتفاعُلات المباشرة فيما بينهما وهما يتأثّران بشدّة بمحيطهما، في الوقت الذي عبّر كلاهما عن تقدير متنوّع نسبياً لبعضهما البعض وعن تصوُّر الآخرين لهما حسب الظروف. فكلا الأطفال اللبنانيين والسوريين في البحث والذين حضروا صفوفاً غير مختلَطة أشاروا إلى أنّه ما من صداقات متينة تربطهم بالأطفال من جنسية أخرى كما أفادوا بأنّهم لا يحظون بفرص لكي يتواصلوا بفعالية مع المجموعة الأخرى في المدرسة إذ لا يتشاركون الدوامات نفسها. وقال الفتيان اللبنانيون في حيّ القبّة المحروم في طرابلس، والذين يشاركون بمشروع كرة قدم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي: «نحن نرى الأطفال السوريين ينتظرون خارج المدرسة لدى مغادرتنا، ونحن نعلم أنّهم يداومون في دوام ما بعد الظهر. نحن لا نعرفهم ولا نتحدّث إليهم فعلاً».

وقد لاحظ الأخصائيون التوتّرات بين الطلاب السوريين واللبنانيين[٢٧]. فقد قبلت بعض المدارس الطلاب السوريين في دوام الصباح، وعامّةً هم أولئك الذين مضى على وجودهم في لبنان فترة أطول، والذين سجّلهم أهاليهم في المدارس اللبنانية فوراً (دلالةً على اهتمامٍ بضمان الاستمرار في تعليم أطفالهم)، والذين يتمتّعون بعلاقات أفضل مع المجتمع اللبناني[٢٨]. وتغلب على اللبنانيين والسوريين في هذه الصفوف المختلَطة عامّةً تصوّرات أكثر إيجابية تجاه بعضهما البعض وهما قد أعطيا تقديراً أكثر تنوّعاً حول كيفيّة تصوُّر الآخرين لهما.

«صديقاي الأعزّ إلى قلبي هما واحدٌ أرمني وواحدٌ سوري. لقد تعرّفنا على بعضنا البعض وتصادقنا منذ كنّا في الحضانة». – فتى لبناني، مدرسة خاصة عابرة للطوائف، ضواحي بيروت

هذا الاستنتاج المأخوذ عن بحثٍ سابقٍ تؤكّده مناقشة ضمن مجموعة تركيز دارَتْ في مدرسة شبه خاصة في بيروت، حيث كانت تصوّرات الأطفال أكثر تنوُّعاً وإيجابيةً، وحيث ذُكِرَتْ توتّرات تتمحور حول صعوباتٍ في التواصل، إذ ذكر بعض الأطفال أنّهم لا يفهمون بسهولة اللهجتَيْن السورية أو العراقية. وأيضاً، عبّر الأطفال أنّ لديهم أصدقاء من مدرستهم ينتمون لطوائف أو جنسيات مختلفة أكثر، بالمقارنة مع اللبنانيين والسوريين الذين يحضرون صفوفاً منفصلة. والتواجد معاً في المساحة المادية نفسها على أساسٍ منتظم، والجلوس جنباً إلى جنب، واللعب معاً خلال أوقات الترفيه، كلّها عوامل تساعد على تقليص التصوّرات السلبية واحدهم عن الآخر. لا بل تُشير حكايات الأطفال أيضاً إلى «مشاجرات بين الطلاب الأكبر سنّاً» وإلى توتّرات قائمة تحت السطح[٢٩].

٢.١.٤ المنهج الدراسي

تُشير استنتاجات البحث كذلك إلى اختلافات في المناهج الدراسية بين دوام الصباح ودوام ما بعد الظهر، ما يفرض المزيد من التحدّيات على الاستقرار الاجتماعي. فالمنهج الأكاديمي الخاصّ بالسوريين في دوام ما بعد الظهر هو أكثر كثافة ويخلو من وقت للترفيه أو صف تربية بدنية. يعني هذا أن الأطفال السوريين الذين غالباً ما يعيشون في ظروف مطبوعة بالاكتظاظ والإرهاق لا يتمتّعون بمساحات للترفيه أو بوقت لممارسة النشاطات، على الرّغم من أن احتياجاتهم التعلميّة

٢٧ مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين في بيروت وطرابلس، من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٢٨ ألبا والمصري، المرجع السابق، ٢٠١٥.
٢٩ مناقشة ضمن مجموعة تركيز، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

صفّ مُختلَط بين الطلاب اللبنانيين والسوريين في بيروت، ٢٠١٦.

هي أكثر تطلبّاً من احتياجات نظرائهم الذين يلتحقون بدوام الصباح[٣٠]. وليس هذا النقص في المساحة لتطوير المهارات الاجتماعية بالمفيد للأطفال في تطويرهم للتصوُّرات والعلاقات الإيجابية مع الآخرين.

ولم يأتِ أيٌّ من الأطفال السوريين في البحث على ذكْر مناقشة حقوق الإنسان وحقوق الطفل كجزءٍ من منهجهم المدرسي، فيما أفاد الأطفال اللبنانيون بأنّهم تلقّنوا درساً يُدعى «تربية مدنية» أثار الموضوعَيْن المذكورَيْن[٣١]. وكان الهدف من هذا الدرس التأكيد على «قِيَم السلام والعدالة والمشاركة الفعّالة في الحياة الاجتماعية والسياسية» في لبنان[٣٢]. وقد قال جميع الأطفال اللبنانيين إنّهم لم يستمتعوا بالصف، إذ يكتفي المعلّمون بالقراءة من كتابٍ مدرسيٍّ في حين استوجب على الطلاب أن يحفظوا التعريفات ويكرّروها[٣٣]. وقد أبرزت المشاركات النقص في المقاربات التشاركية والتي تتمحور حول الأطفال لدى تعليم التربية المدنية وغيرها من المواضيع في المدرسة.

«نحن نتعلّم عن حقوق الإنسان في صف التربية المدنية. لكنْ لا أحد يفهم هذا الصف أو يحبّه. فهو نظري جدّاً ويتطلّب منّا أن نتعلّم التعريفات عن ظهر قلب» – فتى لبناني، دوام الصباح، طرابلس

لا شكّ أنّ التربية المدنية كدرسٍ هي قيِّمة جدّاً إذ تُعلِّم الأطفال والشباب كيف يشاركون بفعاليّة في حياة بلادهم السياسية والاجتماعية وكيف يفهمون المبادئ الديمقراطية. لكنّ المُشارِكين اللبنانيين انتقدوا أساليب التعليم لِكوْنها تُفرَض من الأعلى بشكلٍ مبالَغٍ به ولا تُشرِك الطلاب إلا قليلاً. كما يجدر التنويه بأنّ السوريين الشباب والذين يكبرون في المنفى لا يتلقّون تربيةً مدنيةً أساسيةً بأيّ طريقة منهجية. وهذا قد يفرض تحدّيات على المدى الطويل، حيث أنّ تلقّي معرفة

٣٠ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٣١ مناقشات ضمن مجموعات تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٣٢ ك. ك. جبور، «التربية المدنية في لبنان» Civic education in Lebanon، المجلة البلغارية لسياسة العلوم والتعليم (BJSEP)، المجلّد ٨، الرقم ٢، ٢٠١٤، ص. ٣٩٢-٤٠٧، http://bjsep.org/getfile.php?id=178.
٣٣ مناقشات ضمن مجموعات تركيز، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والمرجع السابق.

أساسية حول المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان لا بدّ أنْ يعود بالفائدة على إعادة بناء النسيج الاجتماعي السياسي السوري على نحوٍ مستدام. ولا بُدّ من الإشارة هنا إلى أنّ بعض المنظمات غير الحكومية تقدِّم صفوفاً حول المشاركة المدنية في مراكز التعليم المجتمعية الخاصّة بها، لكنّ عدد هذه الصفوف ما زال محدوداً جدّاً.

«أودّ حقّاً أن أتعلّم المزيد عن حقوق الإنسان. في الوقت الراهن، لا أحد يُعلّمنا عن هذه الحقوق. نحن نريد أن نتعلّم بقدر ما نستطيع لكي نتمكّن من مساعدة واحدنا الآخر». – فتاة سورية، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، ضواحي بيروت

وكان بعض الأطفال السوريين المُشارِكين سمعوا عن دروسٍ أو تلقّوا دروساً حول حقوق الإنسان وحقوق الطفل من خلال نشاطات المنظمات غير الحكومية. وقد شرحَتْ فتاة سورية تبلغ من العمر ١٣ سنةً وتسكن في المنية في طرابلس أنّها شارَكَتْ بنشاطات عطلة نهاية الأسبوع التي نظّمتها إحدى المنظمات غير الحكومية، حيث تحدّث المُيسِّر عن حقوق الطفل. وهي قدّمَتْ تعريفاً متيناً لمفهوم حقوق الطفل. وقد أعرب كلّ الأطفال السوريين الذين تمّ التحدُّث إليهم عن رغبةٍ شديدةٍ في معرفة المزيد عن هذا الموضوع.

٣.١.٤ الأساليب التعليميّة

عنى إدراج دوام ما بعد الظهر حديثاً أنّ المعلّمين أنفسهم الذين يُعلّمون خلال دوام الصباح الاعتيادي وجب عليهم أنْ يعلّموا ساعات إضافية خلال فترة ما بعد الظهر. وغالباً ما يصل المعلّمون إلى دوام ما بعد الظهر مُتعَبين بعد صباحٍ طويلٍ من التعليم، فلا يتمتّعون إلّا بقليلٍ من الطاقة والتسامح تجاه الطلاب السوريين الذين يكونون في أغلب الأحيان أكثر احتياجاً نظراً للثغرة القائمة في تعليمهم النظامي والصدمة النفسية التي يعانون منها والناجمة عن التشرُّد. فقد ذكر معظم الأطفال السوريين واللبنانيين في البحث أنّهم تمنّوا لو يكون معلّموهم أكثر حضوراً والتزاماً. وقال الأطفال في كلا طرابلس وبيروت إنّ معلّميهم لا يشرحون إلا دروساً موجزة قبل أن يدعوا الأطفال يلعبون في غرفة الصفّ[٣٤].

وعندما سؤل الأطفال عمّا هو أكثر ما يحبّونه في مدرستهم، ذكر معظم الأطفال السوريين واللبنانيين التجارب الإيجابية التي عاشوها مع المعلّمين. فجاء بعض الطلاب السوريين على ذكر أنّهم يحبّون متى كان معلّموهم «في مزاجٍ جيّدٍ»، ما يدلّ على أن الجو العام عادةً ما يكون أكثر توتُّراً. يُشير هذا الاستنتاج أكثر فأكثر إلى حاجة الأطفال لمُثُلٍ عليا يحتذون بها في حياتهم، وإلى مدى أهميّة المُربّين في هذا الصدد.

«أكثر ما أحبّ هو درس الرياضة لأنّ أستاذ الرياضة يحبّني وهو يُعاملني بلطف». – فتى سوري، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، ضواحي بيروت

وخلال الحديث مع المعلّمين في بيروت، هم ذكروا أنّ حاجز اللغة يمثّل تحدّياً رئيسيّاً في الصفوف. فقال مُدرِّس لبناني في مدرسة شبه خاصة في بيروت: «تحدٍّ رئيسيٌّ بالنسبة إليّ هو فارق السنّ داخل الصفوف بسبب حواجز اللغة. فمستوى الطلاب السوريين والعراقيين في اللغة العربية هو جيّد جدّاً، لكنّ مستواهم في اللغات الأجنبيّة منخفض جدّاً. وكان يُرغِم هذا الطلاب الأكبر سنّاً على البقاء في الصفوف الأدنى، ما أدّى بدوره إلى خَلْق بيئة تعليمية غير مؤاتية ومختلّة»[٣٥]. وفي حالة هذه المدرسة، فقد اتُّخِذَتْ تدابير استباقيّة لتوظيف أعضاء هيئة تدريس إضافيين ولتقسيم دروس الإنجليزية والفرنسية إلى مجموعتَيْن حسب المستويات.

٤.١.٤ استخدام العقاب البدني

يُسلِّط البحث أيضاً الضوء على كَوْن الممارسات والسلوكيات العنيفة منتشِرة في المدارس الرسمية. فوفق مصدر معلومات رئيسي، «لطالما كان التمييز قائماً في المدارس، ولطالما شملت طرق التدريس التقليدية العنف النفسي والجسدي بدون الاعتراف به على أنّه «عنف» بحدّ ذاته[٣٦]. فتُشير حكايات الأطفال السوريين، يدعمها أخصائيون في الميدان، إلى أنّ المضايقات الواسعة النطاق تجاه الأطفال السوريين في طريقهم إلى المدرسة موجودة. وروى الأطفال السوريون في كلا بيروت وطرابلس بأنّهم شعروا بالقلق في طريقهم إلى المدرسة سيراً على الأقدام، إذ راح الناس يشتمونهم ويصيحون

٣٤ مناقشات ضمن مجموعات تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٣٥ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٣٦ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو مسؤول في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

عليهم[٣٧]. وتتواصل التوتّرات خارج حرم المدرسة، حيث تُعَدّ العراكات اللفظية والجسدية أمراً عاديّاً، في حين ليست إدارة المدرسة مُلزمَة قانوناً بالتدخُّل[٣٨]. ويبدو أن هذه العراكات تقع خاصةً خلال تبديل الدوام ما بين صفوف الصباح وصفوف ما بعد الظهر.

«لا يتشارك المعلّمون أسماءهم معنا. هم يقولون لنا إنّهم جاؤوا إلى هنا ليعلّموا وليس ليعطونا أسماءهم» – فتاة سورية، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، المنية، طرابلس

وأبلغ الأطفال اللبنانيون والسوريون كلاهما عن استخدام معلّميهم للعقاب البدني داخل الصف. ويؤكّد الأخصائيون الميدانيّون والأهالي السوريون الذين أُجرِيت المقابلات معهم على هذه الأقوال، مشيرين إلى أنّ المعلّمين يفرضون عقوبات قاسية لقاء أخطاء بسيطة. وفي حين توجد آليّة رسمية لتقديم الشكاوى، غير أنّ العديد من الأهالي والأطفال السوريين يتردّدون في استخدامها خوفاً من الانتقام. فروى أهالٍ سوريون أنّهم اشتكوا ضدّ المعلّمين الذين يُعاقبون أطفالهم جسدياً، فما كان من المعلّمين أنفسهم إلا أنْ أذاقوا أطفالهم المزيد من مرارة العقاب بعد وقتٍ قصيرٍ[٣٩]. وتُشير حكايات أخصائيي المنظمات غير الحكومية إلى وضعٍ حادٍّ في المدارس حيث أن المعلّمين المثقَلين بالمتطلّبات لا يتمتّعون بالمهارات أو الوقت المطلوبَيْن للاهتمام بصفوف كبيرة تضمّ أطفالاً سوريين يحتاجون إلى رعاية خاصة وهم اعتادوا بعض الشيء على تطبيع العنف. وتنوي وزارة التربية والتعليم العالي، في المستقبل القريب، أن تولي المزيد من الاهتمام لتتعامل مع العنف في المدارس[٤٠]. عند كتابة هذا التقرير، كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تعمل على وضع استراتيجية متينة لحماية الطفل داخل المدارس الرسمية[٤١].

«إن مستوى العنف مرتفعٌ جدّاً في المجتمع المحلي، فالأزواج يضربون زوجاتهم، والأمّهات يضربْنَ أولادهنّ، والطلاب لا يُصغون في الصف ما لم يُضرَبوا». – مدير منظمة مجتمعية، المنية، طرابلس

وكانت وزارة التربية والتعليم العالي قد اتّخذت إجراءً إضافياً ألا وهو إدراج مستشارين في الدوام الثاني للمدارس الرسمية في سبيل معالجة استخدام العنف في المدارس والاستجابة للاحتياجات النفسية للأطفال الذين تعرّضوا للصدمة جرّاء النزاع والتشرُّد. وقد رفع مستشارو الدعم النفسي الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية تقاريرَ عن حالات عنف لوزارة التربية والتعليم العالي. وتقوم هذه الأخيرة بمتابعة هذه الحالات بعدئذٍ من خلال مركز قسم التوجيه التعليمي المدرسي. ويعطي المستشار صفاً من ساعة واحدة في الأسبوع مُستخدِماً منهجاً خاصّاً. وخلال هذا الصف، يناقش المستشار مع الطلاب قضايا مثل احترام الذات والآخرين، والصحة والنظافة الشخصية، والتعامُل مع المضايقات[٤٢]. ولكنْ، لم يذكر أيٌّ من الأطفال السوريين الذين أُجرِيت معهم المقابلات خلال إجراء البحث هذا المستشار، ما يُشير ربّما إلى الافتقاد إلى المعرفة بشأن هذه الخدمة المتوافرة. أضِفْ إلى ذلك، فمتطوّعو الصلة المجتمعية للتعليم والذين أدرجتهم المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة في أوائل العام ٢٠١٧ قد كُلِّفوا جزئيّاً بإحالة الأطفال إلى مجموعات دعم التعليم ذات الصلة وفقاً لاحتياجاتهم، وإلى وكالات حماية الطفل، في حال وقع حادثٌ خطيرٌ داخل المدارس.

٥.١.٤ مبادرة «مدارس خالية من العنف»

قبل التحوُّل إلى استنتاجات البحث حول التعليم غير النظامي، تجدر الإشارة إلى مثالٍ إيجابيٍّ عن جسر عبور بين قطاعَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي، والمقصود هو مبادرة «مدارس خالية من العنف» التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبناء السلام. وكان يجري تطبيق هذه المبادرة في حوالي ٣٠ مدرسة في البقاع وفي جبل لبنان عند كتابة هذا التقرير، وذلك لغايتَيْن: محاولة الحدّ من التوتّرات بين المجتمعَيْن المحليَّيْن السوري واللبناني وتحسين النظام المدرسي اللبناني[٤٣]. فيُشرِك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعلّمين والأهالي والطلاب من خلال التدريبات والبرامج التجريبية وعبر مراقبتهم بغية إنشاء مدارس خالية من العنف.

٣٧ مناقشات ضمن مجموعات تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٣٨ المرجع السابق.
٣٩ مناقشة ضمن مجموعة تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٤٠ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو مسؤول في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٤١ في موازاة كتابة التقرير، تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) على صياغة سياسة شاملة لحماية الطفل، واضعةً مسارات إحالة وبروتوكولات اللازمة للإبلاغ عن الحوادث التي تطرأ داخل المدارس الرسمية.
٤٢ فقرة مستندة إلى مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي في وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، شباط/فبراير ٢٠١٧.
٤٣ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو مسؤول في الأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر/٢٠١٦.

وتشمل هذه التدابير وضع مدوَّنة قواعد السلوك للمدارس، وإنشاء نظام ممثِّلين عن الطلاب يشمل الطلاب اللبنانيين والسوريين، وتعزيز مشاركة الأهالي في المدرسة، وتطوير نشاطات موسيقية وفنون داخل المدرسة، وتحسين مساحة المدرسة المادية نفسها[٤٤]. يُظهِر هذا المشروع تأثيراً عظيماً وهو يُشاد به كقصّة نجاح، ما يسلِّط الضوء على القدرة على دعم جهود التماسك الاجتماعي في التعليم النظامي. ويتمثّل واحدٌ من الجوانب المهمّة لنجاح هذا المشروع في انخراط الحكومة اللبنانية، ما يجعل تنفيذه في المدارس الرسمية ممكناً، وفي طابع المبادرات المنهجي وقدرتها. وعلماً أنّ النشاطات تتمحور حول منع العنف، مثل التنمُّر أو المضايقة، فهي أيضاً ذات صلة وثيقة بصفوف الدوام الثاني.

ملخّص

لا يزال العديد من التحدّيات قائماً على الرغم من التطوُّر الإيجابي ألا وهو إتاحة الفرصة لِجميع الأطفال في لبنان للحصول على تعليم، بغضّ النظر عن الجنسية أو الوضع القانوني. بصورةٍ عامّةٍ، تُظهِر استنتاجات البحث أن المدارس النظامية لا تحقِّق حالياً أقصى إمكاناتها في دعم الاستقرار الاجتماعي.

فكان التعليم النظامي ويبقى محور تركيز الدعم التعليمي للأطفال السوريين في لبنان. ويرجع هذا إلى هيكلية نظام المدرسة الرسمية في لبنان والذي يستطيع أنْ يوفِّر الاعتماد للأطفال والتناسق في المنهج. مع ذلك، فعدد من التحدّيات يبقى قائماً، بما فيها المنهج المُكثَّف للطلاب في دوام ما بعد الظهر بدون أيّ وقتٍ للترفيه أو تربية بدنية أو صف تربية مدنية. وأيضاً، فإن أساليب التعليم وشروط التعلُّم لا توفِّران حالياً الإطار الصحيح لدعم الاستقرار الاجتماعي.

وغالباً ما تتمتّع المدارس الرسمية، كمساحة لـِ "التفاعل الجسدي"، بقسم مؤسساتي يضمّ جنسيات مختلفة من خلال نظام دوامَيْن، بما أنّ قليلاً من المدارس قبلَتْ السوريين وغير اللبنانيين في دوام الصباح الأساسي. وحتى ولو يستند خلق نظام الدوامَيْن إلى اعتبارات عملية، فإن الافتقار إلى التواصل والتفاعل المباشرَيْن يعني وقتاً أقلّ ومساحةً أقلّ لتطوير المهارات الاجتماعية واختبار التنوُّع وبناء الصداقات.

وليس للأطفال في البحث، والذين يحضرون صفوف الصباح وما بعد الظهر تباعاً، إلا القليل من الأصدقاء أو ليس لهم أيّ أصدقاء على الإطلاق من الجنسيات المختلفة. وبالمقارنة مع أقرانهم الذين لهم تواصل مباشر مع الآخرين، فهم عبّروا عن تصوّرات أكثر سلبية تجاه الأطفال الآخرين. فغالباً ما تضمّ المدارس الخاصة العابرة للطوائف جنسيات مختلطة في صفوفها وغالباً ما يعبّر أطفالها عن تصوّرات وتفاعلات أكثر إيجابية مع بعضهم البعض، أكثر من الأطفال في المدارس الرسمية. علاوةً على ذلك، فإن قضية العقاب البدني في المدارس تمثّل عائقاً في وجه خلق الإطار الصحيح لتحقيق الاستقرار الاجتماعي وتطوير تصوّرات وعلاقات إيجابية بين الأطفال. إن الأطفال هم عرضة للعنف في منازلهم كما في مجتمعاتهم المحلية، ما يجعل من التأديب الإيجابي أمراً شاقّاً.

٤٤ المرجع السابق؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة «مدارس خالية من العنف» في جبل لبنان»
The violence free schools initiative in Mount Lebanon, 2016, http://www.lb.undp.org/content/lebanon/en/home/ourwork/crisispreventionandrecovery/successstories/The-Violence-Free-Schools-Initiative-in-Mount-Lebanon.html؛
وج. غواي، «التماسك الاجتماعي بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة في لبنان والأردن»
Social cohesion between Syrian refugees and urban host communities in Lebanon and Jordan, منظمة World Vision, ٢٠١٥،
http://www.wvi.org/disaster-management/publication/social-cohesion-between-syrian-refugees-and-urban-host-communities

٢.٤ القدرات غير المُستغلَّة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي: التعليم غير النظامي في لبنان

كما هو مُبيَّن أعلاه، ينظر هذا التقرير إلى التعليم غير النظامي على أنّه يتضمّن نشاطات تندرج تحت قطاع التعليم، مثل المساعدة على إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل، والدعم في تعلُّم اللغة، وتعليم المهارات الحياتية، كما ويتضمّن نشاطات تندرج تحت قطاع الاستقرار الاجتماعي، مثل تعزيز الثقة والتصوّرات الإيجابية بين الأطفال المُتحدِّرين من الخلفيات المختلفة. تجدر الإشارة إلى أنّ المساعدة على إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل والدعم في تعلُّم اللغة بالإضافة إلى الصفوف التعويضية، كلّها لا تُصَنَّف رسميّاً على أنّها «تعليم غير نظامي» من قِبَل وزارة التربية والتعليم العالي، بل هي تُعتبَر «نشاطات استبقائية» توفِّر الدعم للتعليم النظامي.

غير أن هذا البحث يصنِّف هذه النشاطات تحت مظلّة «التعليم غير النظامي» الواسعة، إذ إنّها نشاطات لها هدف تعليمي خارج نظام التعليم الرسمي. وتُموَّل جهاتٌ مانِحة البرامج المنضوِية تحت قطاع التعليم، والتي تنفّذها منظمات غير حكومية تماشياً مع استراتيجية توفير التعليم لجميع الأطفال. ويُلخَّص هدف هذه البرامج الرئيسي بدعم التحاق الأطفال واستبقائهم في التعليم النظامي. وحدها برامج التعليم المسرَّع تُطبَّق من قِبَل المدارس الرسمية ووزارة التربية والتعليم العالي. ولا تُعَدّ النشاطات المُتعلِّقة بقطاع الاستقرار الاجتماعي من اختصاص وزارة التربية والتعليم العالي، بل هي من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية.

١.٢.٤ «التعليم غير النظامي» المَدْعوم من وزارة التربية والتعليم العالي

فيما يتعلّق ببرامج التعليم غير النظامي، تشمل العناصر المهمّة الدعم التعويضي للتعليم النظامي على شكل صفوفٍ لِدعم تعلُّم اللغة وإنجاز الواجبات المدرسية من المنزل إضافةً إلى المجموعات المجتمعية للأهالي، والتي سوف نقدّرها أدناه. فكان بعض الأطفال السوريين الذين شملهم البحث يشاركون في مجموعة دعم لإنجاز الواجبات المدرسية من المنزل في ضواحي بيروت. ويعني الطابع المجتمعي لهذه النشاطات أنّها فعالة من حيث الكلفة وعمليّة بالنسبة إلى الأطفال، نظراً لكونها تُقام في منازل السوريين أنفسهم، وعلى مسافة سيرٍ قريبة من منازل الأطفال الآخرين، وفي بيئةٍ آمنة، وقد صُمِّمَتْ خصيصاً لتتلاءم واحتياجات التعلُّم لدى الأطفال، ويقوم متطوِّع بتقديمها[٤٥]. كما أبرز الأهالي السوريون أيضاً منفعة مجموعات الدعم هذه في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل، مُشدِّدين على ضرورتها في عمل أطفالهم الأكاديمي[٤٦].

ويُظهر هذا البحث أن نشاطات التعليم التعويضي تركّز بشكلٍ كبيرٍ على السوريين أنفسهم. وفي حين أن السبب هو مفهوم بما أن الهدف من هذه النشاطات هو استبقاء الأطفال السوريين في نظام المدرسة الرسمية، فلا تزال هناك قدرات غير مُستغَلَّة بعد لدعم التصوّرات والعلاقات الإيجابية بين الأطفال السوريين واللبنانيين من خلال النشاطات المشتركة. ويكتسي هذا الأمر أهميّة خاصة إذ لا يتمتّع الأطفال عامّةً بفرصة للتفاعل ضمن الحيِّز المدرسي الرسمي، على النحو المُبيَّن في القسم أعلاه. فقد عبّر الأطفال اللبنانيون والسوريون، والذين تمّ التحدُّث إليهم خلال البحث، عن استعداد واضح للتلاقي والتفاعل مع بعضهما البعض. وفي حين أعرب البعض عن تردُّدٍ بسيطٍ، استناداً إلى تجارب سلبية مع الآخر، كانت الأكثرية منفتحة على الفكرة وقد عبّرت عن رغبتها في التمتُّع بمزيدٍ من الفرص للقاء أطفالٍ آخرين[٤٧].

> «أودّ أن أحضر نشاطات خارجة عن المنهج، ونعم، كنتُ ما زلْتُ سأحضر أيضاً بوجود أطفال لبنانيين. لكنّني لا أظنّ أنّهم سوف يرغبون في أن يلعبوا معنا». فتاة سورية، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، ضواحي بيروت

من المعلوم أن لهذه النشاطات أهدافاً تعليميّة بحتة، لكن وإذا أُدخِلَتْ عليها تعديلات طفيفة، سوف تتمكّن من دعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي. ومن الأمثلة على ذلك برامج الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل والتي يشارك فيها متطوِّعون لبنانيون. كما يقوم متطوِّعون لبنانيون بتيسير بعض مجموعات الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل، خاصةً متى برزت الحاجة إلى متطوِّعين يُجيدون اللغات الأجنبية. فيُمكن للمتطوِّعين اللبنانيين، إذا ما توعّوا وعياً جيّداً حول احتياجات الأطفال السوريين والتحدّيات الخاصة التي يواجهونها في لبنان، أن يلعبوا دوراً أساسياً في بناء الثقة بين المجتمعات المحلية. وفي الإطار نفسه، يمكن للنشاطات الترفيهية المرتبِطة بالدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل مثلاً، أنْ تشمل أطفالاً لبنانيين من المنطقة وأن تخلق مساحة منظَّمة للتفاعل.

٤٥ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي في الأمم المتحدة وآخر هو ممثِّل عن منظمة غير حكومية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٤٦ مناقشة ضمن مجموعة تركيز مع أهالٍ سوريين، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٤٧ مناقشات ضمن مجموعات تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

فتيان يتشاركون في دورة لعب وتعلُّم تديرها منظمة غير حكومية في مدرسة تابعة للأونروا في بشرّي، شمال لبنان، ٢٠١٢.

٢.٢.٤ التعليم غير النظامي ذات الأهداف بتحقيق الاستقرار الاجتماعي

صُمِّمت النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي لِتجمع الأطفال المُنتَمين إلى الجنسيات المختلفة معاً. فبالحديث مع الأطفال السوريين واللبنانيين الذين يشاركون بنشاطات تعليم المهارات الحياتية والنشاطات الرياضية، هم كانوا أكثر مباشرةً عندما أخبروا بأن لديهم أصدقاء يختلفون عنهم وينتمون لجنسيات أخرى. وفي حين أفاد الأطفال أنفسهم بأن قلائلَ هم أصدقاؤهم المختلفون عنهم في المدرسة، فهم قالوا إنّهم يلتقون بهم إمّا في الحيّ أو ضمن النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وبالحديث مع مجموعاتٍ من الفتيان اللبنانيين والفتيان السوريين والفتيات السوريات، كلٌّ على حِدة، والذين يشاركون جميعاً بهذه النشاطات، يتّضح أن نشاطات مماثلة توفِّر فرصة نادرة للتفاعل الاجتماعي، حيث «تتمّ هندسة» هذا الأخير. وبالحديث عمّا هو أكثر ما يحبّونه في النشاط الرياضي، ذكر الفتيان اللبنانيون أنّهم يتّفقون مع بعضهم البعض وأن روح الفريق تجمعهم وأن الانضباط يسود ضمن المجموعة.

وبالتالي، يعتمد هذا المشروع على استعداد الأطفال اللبنانيين والسوريين بأن يتفاعلوا، في إطار مُنظَّم يُوفِّر لهم ويستطيعون ضمنه أن يقوموا بذلك بصورةٍ إيجابية. فتُشير حكايات الأطفال اللبنانيين والسوريين إلى عدم وجود الوقت والمساحة للترفيه في حياتهم. وفي حين انتقد الأطفال اللبنانيون عدم وجود هيكل أو الطبيعة المُتكرِّرة لِدرس الرياضة في المدرسة، ذكر الأطفال السوريون أنّهم لا ينعمون حتّى بأيّ نشاطات ترفيهية في منهجهم المُكثَّف في فترة ما بعد الظهر. فتُتيح النشاطات المُنظَّمة ضمن إطار مُنظَّم فرصة مهمّة لتنمية الذات لدى الأطفال، هذا عدا عن تعلُّم الثقة بالنفس والعمل الجماعي والانضباط والتسامح.

> «درس الرياضة في المدرسة مختلف. فنحن نعيد البرنامج نفسه دائماً، وأحياناً نحن ننظّمه بأنفسنا، إذ لا يُعيرنا المعلِّم اهتماماً. أنا أحبّ هذا النشاط الرياضي أكثر». – فتى لبناني، دوام الصباح، مدرسة رسمية، القبّة، طرابلس

يأتي الأطفال المُستهدَفون بهذه النشاطات من خلفيات مُهمَّشة، وهم يواجهون عامّةً مستويات عالية من العنف في المنزل وفي المجتمع المحلي. ففي طرابلس، يأتي الأطفال الذين تمّ التحدّث إليهم من بيئة محافظة حيث يصعب على

الفتيات أن يشاركْنَ بالحياة الاجتماعية، ناهيك عن المشاركة بالنشاطات الرياضية. فتُشير الحكايات المباشرة حول التعرُّض للتحرُّش على يد الرجال في طريقهنّ إلى المدرسة أو في حافلة النقل الخاصة بالمدرسة إلى قلّة الأمان الواسعة الانتشار، ما يحدّ من تنقُّل الفتيات الجسدي. وبالتالي، فقد أثبت إشراك الأهالي على أنّه جزءٌ حيويّ من نجاح النشاطات الرياضية، وخاصّةً لمّا جرَتْ توعيتهم حول حماية الطفل وحقوق الطفل والتي تشمل الحقّ باللعب والحقّ بالتصرُّف كطفل. ويشمل البرنامج تأمين حافلات نقل من مكان النشاط وإليه للأطفال الذين إمّا لا يعيشون على مسافة قريبة، فلا يستطيعون أن يأتوا سيراً على الأقدام، أو الذين يخشى أهاليهم من السماح لهم بالسير على الأقدام بمفردهم[٤٨].

يبدو أنّ الأطفال يجزّئون تجاربهم وعواطفهم بين «المدرسة» و«النشاطات الترفيهية». وتظلّ مسألة الاستدامة قائمة عندما يعود الأطفال إلى منازلهم ومجتمعاتهم المحلية، حيث لا تُستوفى الاحتياجات الأساسية وحيث يبقى المسكن معضلة كبيرة. فغالباً ما ينتقل السوريون بما أنهم لا يستطيعون دائماً أن يدفعوا الإيجار بشكلٍ منتظمٍ، ما يعني أن الأطفال غالباً ما يُقتلَعون من جذورهم ولا يستطيعون أن يبقوا في المدرسة نفسها أو أن يستكملوا دورةً من النشاط الترفيهي[٤٩]. وأيضاً، ونظراً لإمكانيّة التنقُّل المحدودة والوقت المحدود، يولي الأهالي الأولوية للتعليم النظامي وليس لنشاطات التعليم غير النظامي والتي هي ليست شرطاً مطلوباً.

> «نحن نحبّ أن نلعب كرة القدم وأن نتخالط مع الناس. لكن، هناك الكثير من العنف في المنزل؛ فأخواتنا وإخوتنا وأصدقاؤنا يعملون [لتأمين المعيشة]، فليس من المناسب جدّاً أن نخرج و«نلعب».» – فتاة سورية، دوام ما بعد الظهر، مدرسة رسمية، المنية، طرابلس

وخرج التقرير باستنتاج آخر ألا وهو أن برامج التعليم غير النظامي هي تستهدف في الغالب الأطفال الأصغر سنّاً الذين تقلّ أعمارهم عن ١٤ سنة. ويرجع السبب في ذلك إلى الأعداد القليلة للأطفال السوريين المُسجَّلين بالتعليم الثانوي. من ناحية أخرى، تُعدّ البرامج المندرِجة تحت إطار تحقيق الاستقرار الاجتماعي أكثر تنوُّعاً. ففيما تشمل هذه البرامج الأطفال الأصغر سنّاً والذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و١٤ سنة، هي تستهدف أيضاً الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و٢٤ سنة، بمَنْ فيهم القاصرون خارج المدرسة. وتشمل البرامج المُوجَّهة للأطفال الأكبر سنّاً التدريب المهني والفنون والموسيقى والنشاطات الرياضية، وكلّها تزوِّد الراشدين الشباب بالمهارات وتدعم التفاعل الاجتماعي في آنٍ معاً.

وقد شدّد العديد من الشبّان اللبنانيين الذين تمّ التحدُّث إليهم في طرابلس والذين يشاركون في برنامج للفنون والموسيقى على الطابع الاكتسابي للمهارات وقدرة البرنامج على زيادة فرص العمل وبالتالي زيادة فرص كسب المعيشة. فالشبّان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ سنة و٢٢ سنة يحتاجون لمزيدٍ من الفرص التي تلائم فئتهم العمرية وتوقّعاتهم. ونظراً لِمعدّل التسرُّب المدرسي العالي من التعليم النظامي، يبرز طلبٌ كبيرٌ على التدريب المهني والتعليم المهني. إضافةً إلى ذلك، يبدو أنّ الأطفال الذين تمّ التحدُّث إليهم هم أكثر اهتماماً بالنشاطات المُرتكِزة على المهارات والتي تتناسب مع دوامات عملهم ومحدودياتهم بالنسبة إلى التنقل، والتي تراعي الفوارق بين الجنسَيْن إذ يواجه الفتيان والفتيات وقائع مختلفة[٥٠]. وتجري حالياً مناقشة دورات مهنيّة قصيرة بين المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ووزارة التربية والتعليم العالي لخدمة هذا الغرض تحديداً.

٣.٢.٤ التعليم غير النظامي كفرصة لكسب المدخول

وثمّة جانب مهمّ آخر يستحقّ الذكر ألا وهو عنصر كسب المعيشة للعديد من المتطوّعين اللبنانيين والسوريين والفلسطينيين في البرامج، والذين يقدّمون النشاطات على الأرض عموماً ويكسبون مداخيل متفاوتة تعتمد على المنظمة غير الحكومية. والعديد منهم هم سوريون وفلسطينيون يواجهون صعوبات في العمل في لبنان بصفةٍ قانونية، وغالباً ما يدعمون أسرهم. وجاء على لسان منسّق ميداني في منظمة غير حكومية يعمل في بيروت لا بل يسافر بشكل متكرِّر إلى مواقع النشاط: «هؤلاء المتطوّعون غالباً ما يواجهون ظروفاً صعبة في حياتهم الخاصّة، ومع الوقت، لا يسع الواحد منّا إلّا أن يطوِّر علاقات شخصية معهم. هم يأتون إليك حامِلين مشاكلهم المالية أو الشخصية، والجميع يساعدون الجميع. فمؤخّراً، طُرِدَتْ متطوِّعة سورية من شقّتها، فتحرّكت مجموعة كبيرة منّا لنغطّي تكاليف انتقالها إذ لم تكُنْ لتتمكّن من أن تنتقل بمفردها»[٥١].

٤٨ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٤٩ المرجع السابق.
٥٠ ممثّلان عن منظمة غير حكومية وعن الأمم المتحدة، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٥١ المرجع السابق.

وقد ذكر العديد من مصادر المعلومات الرئيسيين الدور الحاسم للمُربّين والمُعلّمين السوريين، والذين لا يُسمَح لهم حالياً بالعمل في نظام التعليم الرسمي. وفي حين حُصِر دورهم حتّى الآن ببرامج التعليم غير النظامي، يتغيّر هذا الأمر بتعيين مُتطوّعين لإقامة الصلة مع المجتمع السوري داخل المدارس الرسمية اللبنانية. ويَعِدُ الاشراك الرسمي للمُربّين السوريين بتَرْك تأثير إيجابي على رفاه الأطفال السوريين وتعلُّمهم في المدارس الرسمية، خاصّةً وأنّ الأدلّة المُستمدَّة من هذا البحث تشير إلى الدور الحيوي للمُربّين السوريين. ويترك بعض الأهالي والأطفال السوريين المدارس الرسمية ليلتحقوا بالمدارس السورية غير المُعتمدَة، عارِفين تماماً أنّهم لن يحصلوا على شهادات، ومُرجِعين السبب إلى وجود مُعلّمين سوريّين[٥٢].

ومن شأن المُتطوّعين لإقامة الصلة مع المجتمع داخل المدارس الرسمية اللبنانية أنْ يجسِّدوا الصلة ما بين المدارس ومجتمعات اللاجئين المحلية، وهم سوف يتحمّلون مسؤولية توفير متابعة شخصية للطلاب السوريين ومعالجة قضايا مثل التنمُّر أو العنف أو التمييز والتي غالباً ما تؤدّي إلى تسرُّب الأطفال المدرسي[٥٣]. وأيضاً، ذكرت المنظمات السورية والتي أُجريَتْ معها المقابلات خدمةً لهذا البحث أنّها تستهدف حالياً السوريين وحدهم، وهذا منطقي في إطار أهدافها وبرامجها المُوجَّهَة. مع ذلك، عبّر البعض منها عن ضرورة أن تكون أكثر شمولاً وأن تُشرِك أطفالاً من جنسيات أخرى في المجتمع المحلي، وخاصّةً اللبنانيين والفلسطينيين.

لقد أظهر هذا البحث أنّ التعليم غير النظامي يدعم التصوّرات الإيجابية والتفاعلات الاجتماعية بين الأطفال والراشدين (في حالة المُربّين والأهالي المَعنيّين) الذين يأتون من جنسيّات مختلفة. ولكنْ، تبقى التحدّيات قائمة، وخاصّةً فيما يتعلّق بطبيعة القطاع، بما فيها الافتقار إلى تنظيم أو هيكلة النشاطات والبرامج المختلفة ذات النوعيات المتنوّعة والتمويل القصير المدى، ما يؤدّي إلى مشاريع قصيرة المدى ذات تأثير محدود. ويُذكَر نقلاً عن أخصائي في منظمة غير حكومية: «إنّ العمل الموجَّه نحو تحقيق «الاستقرار الاجتماعي» ممتاز، لكنّها ليست بالاستراتيجية الطويلة المدى أنْ يوضَع الأطفال في غرفة واحدة ويُسمَح لهم باللعب لمدّة ساعتَيْن. فماذا عن الـ ٢٢ ساعة المتبقّية من اليوم؟»[٥٤] وقد راح المتطوّعون في الميدان يطالبون بأنْ يعملوا بشكلٍ وثيقٍ أكثر مع المدارس، بما يشمل ذلك من تنسيق للجداول الزمنية وخلق للروابط مع الأطفال الذين يمكنهم أنْ يستفيدوا أكبر استفادة من البرامج.

ملخّص

في حين أنّ التعليم المدرسي النظامي هو حيوي لتزويد الأطفال بشهادة معتمدَة ومُعترَف بها، فإنّ فرص التفاعُل الاجتماعي الإيجابي هي ضرورية جداً عندما تكون التوتّرات عالية ضمن المجتمعات المحلية وبينها. لذلك، يبدو أنّ التضافر الأكثر تنظيماً بين القطاعَيْن أمرٌ حاسمٌ لِضمان وجود فرص لتطوير الذات وللتفاعلات الاجتماعية الإيجابية.

ويُعَدّ التعليم غير النظامي، مثل مجموعات الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل وتعلُّم اللغة، أمراً بالغ الأهمية لمساندة الطلاب في مواكبتهم للمنهج الأكاديمي. ومع أن هذه النشاطات كانت قد أُعِدَّتْ لتستهدف الأطفال السوريين، إلا أن احتمال إدراج الطلاب اللبنانيين الذين يتقدّمون بمشقّة هو احتمالٌ كبير، الأمر الذي من شأنه أن يدعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية. ويمكن استكشاف فرص أخرى لتحقيق أهداف الاستقرار الاجتماعي من خلال إشراك المتطوعين اللبنانيين، أو إضافة نشاطات رياضية وترفيهية تشمل أطفالاً من المجتمع المحلي.

وتبرز النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتي ترمي إلى تحسين التصوُّرات وتوفير مساحات للتفاعل الاجتماعي على أنّها الإجراءات الأكثر فعالية في خلق روابط إيجابية بين الأطفال السوريين واللبنانيين. ففي الأوقات الصعبة، هي تسمح للأطفال بأن يتصرّفوا على سجيّتهم مجدّداً في حين تدعم نموّهم الشخصي وتعلُّمهم.

ويصبح رَبْط التعليم النظامي وغير النظامي حيوياً في هذا السياق، ما يسمح للواحد بأنْ يكمِّل الآخر. وبما أنّ العديد من الأطفال يرون نشاطات التعليم غير النظامي على أنّها منفصلة عن حياتهم اليومية، يُمكن تعزيز تأثير النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال تحسين التنسيق مع المدارس المحلية، وخاصةً لدى اختيار الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. على سبيل المثال، يمكن للمعلّمين والمستشارين أنْ يساعدوا في اختيار الأطفال الذين يشاركون في العراكات أو يتنمّرون على أقرانهم لإدراجهم في نشاطات تعزِّز احترام الذات واحترام الآخرين والتواصل غير العنيف والتسامح.

٥٢ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ومناقشات ضمن مجموعات تركيز، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٥٣ خطة لبنان للاستجابة للأزمة، ٢٠١٧، المرجع السابق، ص. ٥٢.

٥٤ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٣.٤ «أساسي لكنْ محدود»: دور الأهالي في المساهمة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال التعليم

لقد عرّف هذا البحث دور الأهالي على أنّه ذات أهميّة كبيرة في الأداء التعليمي للأطفال وفي خلق فرص للتفاعلات الاجتماعية. كما سبق وذُكِر، فإنّ التفاعلات الاجتماعية الإيجابية والتماسك يدعمان الاستقرار الاجتماعي عن طريق تعزيز الثقة، ما يخفّض بدوره من مستويات التوتُّر بين مختلف المجموعات والمجتمعات المحلية. وقد شدّد مصادر المعلومات الرئيسيون كلّهم الذين تمّ التحدُّث إليهم على الدور الأساسي الذي يلعبه الأهالي في النهوض بأطفالهم أكاديمياً وعاطفياً واجتماعياً. وسوف يبحث هذا القسم بمزيدٍ من التفصيل الحالة الراهنة لمشاركة الأهالي في التعليم والدور غير المباشر الذي يلعبونه في دعم الاستقرار الاجتماعي.

١.٣.٤ لجان الأهالي

في نظام المدرسة الرسمية، يتمتّع الأهالي بعلاقة متباينة مع المدرسة، وخاصّةً مع إدارة المدرسة. فبموجب القانون، تنتخب المدارس الرسمية اللبنانية لجنة أهالٍ للمدرسة. ومنذ إنشاء نظام الدوامَيْن، تقتصر لجنة الأهالي هذه على دوام الصباح فقط[٥٥]. وفي الوقت الذي يوجد فيه بعض الأهالي السوريين في لجان الأهالي الرسمية الخاصّة بطلاب الدوام الأوّل، لا يمكن لمعظم الأهالي السوريين والذين يلتحق أطفالهم بدوامات ما بعد الظهر أنْ يكونوا رسمياً جزءاً من أيّ هيكل لجنة، بما أنّ هذا الأمر غير متوافر لهم، وهم يتفادون عامّةً التفاعل مع إدارة المدرسة[٥٦]. وراحَتْ المنظمات غير الحكومية، في الآونة الأخيرة، تعمل على تشكيل مجموعات مجتمعية للأهالي السوريين، يكون عملها مثل عمل اللجان الرسمية عدا كونها مجتمعية وغير رسمية، أي هي غير مُعترَف بها رسمياً من قِبَل المدرسة أو القانون.

ويعمل الأهالي السوريون الذين ينضمون إلى المجموعات المجتمعية للأهالي معاً على طرْح أيّ قضايا يختبرها الأطفال السوريون في دوامات ما بعد الظهر، أو يتوسّطون في حلّ أيّ نزاعات تنشأ بين الطلاب أنفسهم أو بين الطلاب والمعلّمين. وقد ذكر الأهالي السوريون الذين أُجريَت المقابلات معهم في ضواحي بيروت أنّ كونهم جزءاً من المجموعات المجتمعية للأهالي قد زاد من ثقتهم بنفسهم وخلق فرصاً للتفاعل مع إدارة المدرسة. هم مثلاً لعبوا دوراً مهمّاً في تنسيق أوقات النقل لحافلات المدارس للأطفال السوريين في دوام ما بعد الظهر، والتي كانت تصل في وقتٍ مبكرٍ جدّاً في بادئ الأمر، فتترك الأطفال واقِفين خارج المدرسة لساعةٍ قبل أنْ يبدأ دوامهم. ومن المهمّ الإشارة إلى أنّ المجموعات المجتمعية للأهالي قد مكّنت الأهالي السوريين من أن يدافعوا عن أطفالهم وعن أنفسهم فيما يتعلّق بتوضيح مواقف سوء التفاهم.

لقد وجد هذا البحث أن دعم الأسر السورية لتعليم أطفالها الرسمي هو محدود بصورةٍ عامّةٍ. فقد أفاد مصدر رئيسي للمعلومات أنّنا نشهد أكثر فأكثر تحوُّلاً من حيث الجيل والتعليم بين الأهالي السوريين وأطفالهم. فلا يتولّى الأهالي في كثيرٍ من الأحيان زمام المبادرة بالمشاركة في نموّ أطفالهم التعليمي لأنّهم غالباً ما يتعرّضون للترهيب من قِبَل المدارس لأسباب كثيرة ليس أقلّها حاجز اللغة[٥٧]. وفي حين يقدِّر الأهالي السوريون قيمة التعليم المُعتمَد تقديراً كبيراً، فالظروف المعيشية الصعبة تعني أنّهم لا يتمتّعون دائماً برفاهية الوقت أو القدرات لدعم أطفالهم في القضايا التي يواجهونها في المدارس.

٢.٣.٤ إشراك الأهالي في النشاطات

وتُشير الاستنتاجات أيضاً إلى فروقات بين الجنسَيْن، حيث أنّ الآباء هم أقلّ مشاركةً بكثير من الأمّهات في تعليم أطفالهم، نظراً لكَوْن تعليم الأطفال يُعتبر دوراً أنثوياً. أمّا النساء فغالباً ما يجدْنَ أنفسهنّ مُثقلات بالمزيد من الأعباء والمهمّات، نظراً للتحوّل في أدوار الجنسَيْن خلال حالات التشرُّد، ما يجعل من الصعب عليهنّ أن يواصلْنَ تلبية التوقعات منهنّ كإناث[٥٨]. في هذه الحالة، تقع مسؤولية تعليم الأطفال على عاتق الأمهات واللواتي لا يملكْنَ ببساطة القدرات على دعمهم بالقدر اللازم[٥٩].

---

٥٥ ز. ألبا وم. المصري، ٢٠١٥.

٥٦ مناقشة ضمن مجموعة تركيز مع أهالٍ سوريين، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٥٧ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن الأمم المتحدة، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٥٨ للاطّلاع على مناقشات حول تأثير النزوح على العلاقات الجندرية في المجتمعات المحلية السورية، أنظر: ر. المصري وك. هارفي ور. غاروود، «رمال متحركة – تغيّر الأدوار الجندرية لدى اللاجئين في لبنان» Shifting sands – Changing gender roles among refugees in Lebanon، بيروت، أبعاد/أوكسفام، ٢٠١٣، http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/shifting-sands-changing-gender-roles-among-refugees-in-lebanon-300408؛ ل. خطاب وهـ. ميرتنن، «معظم الرجال يريدون الرحيل» – الجماعات المسلحة، والنزوح، وشبكات الاستضعاف القائمة على أساس الجندر في سوريا» 'Most of the men want to leave' – Armed groups, displacement and the gendered webs of vulnerability in Syria'، إنترناشونال ألرت، (يصدر في العام ٢٠١٧).

٥٩ ورشة العمل حول التحقّق من صحة البحوث، بيروت، كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. أنظر: إنترناشونال ألرت، «بحث جديد في لبنان يظهر ضرورة التعليم لتحقيق الاستقرار الاجتماعي» Education is key for social stability, shows new Lebanon research، ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، http://international-alert.org/news/education-key-social-stability-shows-new-lebanon-research.

فتى سوري يدرس الفنّ في مدرسة رسمية في بيروت، ٢٠١٦.

وبناءً على واقع أنّ مشاركة الأهالي عن كثب في تعليم أطفالهم تؤدّي إلى أداءٍ أفضل، فإنّ قلّة مشاركة الأهالي السوريين اليوم تشكّل خطر انقسام وحقد بين الأجيال[٦٠]. لذلك، سوف يفيد الأهالي السوريين أن يُمكّنوا ليلعبوا دوراً أكثر فعالية في تعليم أطفالهم. وقد تمّ الاعتراف بالحاجة إلى إشراك الأهالي ضمن نظام التعليم الرسمي ويتمّ العمل عليه حالياً. خُذْ على سبيل المثال مبادرة مدارس خالية من العنف والتي يقودها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فهذه تُشرِك الأهالي على نحو وثيق في مبادرات بناء السلام على مستوى المدارس وفي وَضْع مدوَّنة لقواعد السلوك. ولا يُسمَح للمنظمات غير الحكومية بالعمل داخل المدارس الرسمية، ولكن تلك التي تعمل في المدارس شبه الخاصة تقوم بتنفيذ نشاطات تشمل الأهالي، بمناسبة عيد الميلاد أو عيد الأم مثلاً[٦١].

> «في البداية، كان من الصعب إشراك الأطفال اللبنانيين، لأنّ أهاليهم كانوا حذرين من الذين سيشاركون في النشاط، فلم يشعروا بالراحة تجاه تفاعل أطفالهم تفاعلاً وثيقاً مع السوريين». – ممثِّل عن منظمة غير حكومية، بيروت[٦٢]

وغالباً ما يشكِّل الأهالي عائقاً أمام التنفيذ السلس لِنشاطات التعليم غير النظامي، وخاصةً النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي. وقد أعربَتْ المنظمات غير الحكومية عن أسفها تجاه الدور السلبي الذي يضطلع به الأهالي، وخاصةً فيما يتعلّق بتشجيع التبادلات والنشاطات الخارجة عن المنهج[٦٣]. واحدٌ من الأمثلة التي ذُكِرت كان برنامجاً نفّذته منظمة بناء السلام «البحث عن أرضيّة مشتركة» واسمه «قوس قزح الأمل». وهو انطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ واستهدف ٦٠٠ طفل لبناني وسوري محرومين اقتصادياً، تتراوح أعمارهم بين ٦ سنوات و١١ سنة، في ٢٥ منطقة حيث تستضيف المجتمعات

٦٠ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثِّل عن الأمم المتحدة، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٦١ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثِّل عن منظمة غير حكومية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
٦٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.
٦٣ مقابلات مع مصادر معلومات رئيسيين وهم ممثّلون عن منظمات غير حكومية، بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

اللبنانية أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين. ويعلِّم البرنامج اللغة الإنكليزية للمرحلتَيْن الأساسية والمتوسطة كما يُلقِّن مهارات حلّ النزاع[٩].

في البداية، كان من الصعب إشراك الأطفال اللبنانيين إذ كان الأهالي اللبنانيون حذِرين في السماح لأطفالهم بالتفاعل مباشرةً مع السوريين. بل أكثر من ذلك، راح بعض الأطفال السوريين يغيِّرون لهجاتهم مُعتمِدين هويّة مضلِّلة لكي يقبلهم الآخرون، ما يسلِّط الضوء على مدى إدراك الأطفال السوريين الصغار لتصوِّر الناس لهم على أنّهم «الآخر» في لبنان. ومع ذلك، فقد بيّن البرنامج عن نتائج إيجابية وقد أُشرِك الأهالي بشكلٍ متزايدٍ، وبذلك اكتسبوا مزيداً من حسّ تملُّك المشروع، وخاصّةً من خلال المشاركة في الاحتفالات الموسمية، مثل احتفالات عيد الأم وعيد الميلاد، حتّى أنّهم نظّموا النشاطات بأنفسهم[١٠].

وتشير ردود إضافية وصلَتْ من المنظمات غير الحكومية إلى الحاجة إلى إعادة النظر جذرياً في مشاركة الأهالي في تعليم أطفالهم. كما سبق الشّرح، فإنّ بعض تصريحات الأطفال اللبنانيين خلال المناقشات ضمن مجموعات التركيز تُرجِّع صدى مشاعر الراشدين. وبالنظر إلى تفاعل البعض تفاعلاً محدوداً جدّاً مع السوريين أنفسهم، فالواضح أنّهم يستمدّون تصوُّراتهم من الخطاب الأُسري والعام. والبرامج التي تستهدف الأطفال من مختلف الجنسيات والخلفيات لا تُشرِك غالباً الأهالي بأيّ شكل من الأشكال، على الرغم من أن هؤلاء يشكِّلون وبقوّة رؤية أطفالهم للعالم وتصوُّراتهم حول المجموعات الأخرى. ووفقاً لما ذكره مدير منظمة مجتمعية في المنية في طرابلس، «يجب القيام بالمزيد من العمل مع الأهالي أكثر من الأطفال». وفي سياقٍ تشوبه التوتُّرات العالية بين المجتمعات المحلية، والتي تؤثِّر على سبل معيشة الناس ونوعية الحياة، من الأهمية بمكان إدراك السياق الذي تتمّ فيه تربية الأطفال، في سبيل تكييف البرامج لكيما تترك تأثيراً دائماً، وإعطاء الأولوية للعمل مع الراشدين ومُقدِّمي الرعاية كذلك.

ملخّص

مشاركة الأهالي في تعليم أطفالهم تُمثِّل شرطاً مسبقاً مهماً للأداء التعليمي الإيجابي للأطفال. ولكنْ، عملياً، ثمّة عوائق تنتصب أمام مشاركة الأهالي - مثل ضيق الوقت، وشحّ القدرات والانقسامات الجندرية. بالإضافة إلى ذلك، يخلق الأهالي، وفي أغلب الأحيان، عائقاً أمام المبادرات التي تنشد جَمْع الأطفال في حين يحتاجون إلى مزيدٍ من الانخراط في مبادرات مماثلة.

وعموماً، فإن مشاركة الأهالي في نشاطات تعليم أطفالهم محدودة، لا سيما بين الفئات السكانية الأكثر استضعافاً. وغالباً ما يفتقر الأهالي إلى الوقت اللازم للانخراط في تعليم أطفالهم بسبب العمل، أو يواجهون مخاطر أمنية عند التنقُّل في مناطق مختلفة إذا كانوا لا يمتلكون أوراقاً ثبوتية. وفي حين أنّ نشاطات التعليم كمساحات لـِ "التفاعل الجسدي" يمكن أن تجمع ما بين الأهالي من خلفيات مختلفة، وتمكِّنهم وأطفالهم، فإن التحديات لا تزال قائمة عملياً سواء في المجال النظامي أو المجال غير النظامي.

في المدارس الرسمية، لا يوجد هيكل رسمي لأهالي الأطفال الذين يداومون في دوامات ما بعد الظهر يجعلهم ينخرطون ويتمتّعون برأي في المدرسة. فلا توجد لجان رسمية للأهالي إلا لدوام الصباح. لا بل تتفتّح براعم مبادرات إيجابية لإشراك الأهالي السوريين وتمكينهم فيما يتعلّق بتعليم أطفالهم النظامي، عبر المجموعات المجتمعية للأهالي مثلاً. أما بالنسبة إلى نشاطات التعليم غير النظامي، وخاصةً البرامج الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي، فإنّ الأهالي اللبنانيين غالباً ما يتردّدون في إشراك أطفالهم بسبب التصوُّرات السلبية للمجموعات الأخرى. وإدراج الأهالي، بشكلٍ عام، هو محدود، ولكنّ المنظمات غير الحكومية تدرك على نحوٍ متزايد أهميّة إدراجهم في البرامج. فلإشراك الأهالي قدرة هائلة على دعم الاستقرار الاجتماعي من خلال التصوُّرات والعلاقات الإيجابية.

٩ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثِّل عن منظمة غير حكومية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.
١٠ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثِّل عن منظمة غير حكومية، بيروت، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٤.٤ التحديات الهيكلية وفرص التعاون – إقامة الرابط بين الصعيدَيْن الوطني والمحلي

كما سبق وورد أعلاه, يستطلع هذا البحث عمل قطاعَيْن منفصلَيْن – التعليم والاستقرار الاجتماعي – غير أنّه لا يستطلع عمل القطاع ككلّ, بل يشدّد فقط على البرامج التي تركّز على التعليم. وتنسّق وزارتان مختلفتان بين القطاعَيْن وتُشرف عليهما, ألا وهما وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية. وإنّ الانقسام المؤسساتي بين القطاعَيْن المنفصلَيْن, مَقروناً بالأزمة الإنسانية الحالية وحجم الاستجابة, يعني أن الحاجة لزيادة حجم التأثير الإيجابي أمرٌ ضروريٌّ لا بل يصعب تنفيذه.

يتخبّط نظام التعليم الرسمي, بعد أن فتح أبوابه أمام الأطفال السوريين, من أجل تلبية الطلب الكبير من السكّان السوريين واللبنانيين على حدٍّ سواء. ويقوم القطاع غير النظامي بسدّ هذه الثغرة اليوم, وقد أثبت فعاليته في تلبية احتياجات الأطفال الذين تضرّروا بفعْل النزاع والمجتمعات المحلية التي تعيش نزاعاً اجتماعياً. غير أن المبادرات في هذا القطاع غالباً ما تكون قصيرة المدى وتنتقص إلى حجم التأثير الذي يمكن أن توفّره المبادرات التي تقودها الدولة. وبالتالي, فإنّ توطيد الصلات وأواصر التعاون بين قطاعَيْ التعليم الحكومي وغير الحكومي يمكن أن يساعد على الحدّ من النزاع الاجتماعي عبر الجمْع ما بين مهارات القطاع غير الحكومي وخبراته وقدرة القطاع الحكومي وحجمه. وتعتمد النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي والتي ترمي إلى نشر التصوُّرات الإيجابية بين الأطفال المُتحدِّرين من الخلفيات المختلفة على التمويل القصير المدى, والذي يمتدّ غالباً بين الأربعة أشهر والإثنَيْ عشر شهراً, فلا يُفضي لتحقيق التغيير المُرتَجى في الموقف أو السلوك بل يجعل العمل غير مُكتمِل[٦٦].

> وفي حين أن السياسات على الصعيد الوطني أساسيّة, فإن التحدّيات الحقيقيّة ونجاحات التنفيذ تتمّ على مستوى المجتمع المحلي.

وعلاوةً على ذلك, يبرز خطر ازدواجية البرامج في المواقع نفسها أو مع المجموعات المستهدَفة نفسها بين المنظمات غير الحكومية حالياً. ويعني الحجم الهائل لقطاع التعليم وعدد الجهات الفاعِلة المعنيّة أنّ رقابةً واضحة على جميع النشاطات ليست ممكنة بسهولة, ولا سيما على المدارس السورية التي تُعتبَر «غير قانونية» - على الرغم من أن اجتماعات التنسيق بين الوكالات حول التعليم تجمع أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعِلة. وفي حين أن البرامج الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي هي أكثر وضوحاً, يمكن تعزيز آليات التنسيق وتشارُك المعارف أكثر فأكثر, لا سيما فيما يتعلّق بقياس التأثير, وتبادل تحليلات السياق, والتعلُّم من تحديات البرامج وتكييفاتها.

لِتحقيق الاستدامة, لا بدّ من بناء القدرات والخبرات الفنيّة للمنظمات المحلية وموظّفيها الذين هم على خط المواجهة بالدرجة الأولى لِتخفيف حدّة التوترات بين المجتمعات المحلية. وأيضاً, فإن قطاع الأعمال لا يشارك حالياً في هذه العملية, على الرغم من أنّه يملك القدرة لاستغلال الموارد المحلية وخلق الملكية المحلية[٦٧]. فيمكن للأعمال أن تدعم الاستقرار الاجتماعي في المجتمعات المحلية من خلال خطط تنشد تعزيز التفاعل الاجتماعي الإيجابي داخل مكان العمل وخارجه, ولكن أيضاً من خلال المزيد من الاستثمار في المجتمع المحلي عبر دعم إعادة تأهيل الأماكن العامة أو عبر الاستثمار في الأفكار الصاعِدة.

لا يوجد حالياً أسلوبٌ شاملٌ للتعاطي مع العنف والتوتُّرات الاجتماعية ضمن قطاع التعليم النظامي. وفي خطوة واعدة وإيجابية, أكّدت الحكومة اللبنانية على أهميّة اللاعنف في المدارس, وهي تنوي تركيز جهودها على هذه القضية. وعند كتابة هذا التقرير, كانت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تقوم بوَضْع سياسة شاملة لحماية الطفل في المدارس الرسمية, ما يمثِّل خطوة مهمة أخرى للحدّ من العنف والتوتُّرات التي تنشأ بين الطلاب وكذلك بين المعلمين والطلاب في المدرسة. ومن الأمور الحاسمة لنجاح هذه السياسة سوف يكون نشر الوعي حول الموضوع على مستوى المجتمع المحلي بين الأطفال والمعلّمين والأهالي, لِضمان اتّباع الآليات القائمة. وتمثّل هذه السياسة خطوة إيجابية أولى في التفكير الأوسع حول تناول مسألة الاستقرار الاجتماعي في المدارس.

٦٦ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية, تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.
٦٧ مقابلة مع مصدر معلومات رئيسي وهو ممثّل عن منظمة غير حكومية, بيروت, تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

وفي حين أن السياسات على الصعيد الوطني أساسيّة, فإن التحدّيات الحقيقيّة ونجاحات التنفيذ تتمّ على مستوى المجتمع المحلي. وتضطلع البلديات والمنظمات المحلية المجتمعية بدورٍ أساسيٍّ في تعزيز الثقة والتماسك ضمن المجتمع المحلي – عن طريق التعاون, على سبيل المثال, لإعادة تأهيل الأماكن العامة مثل المنتزهات أو ملاعب الأطفال. والحاجة ماسّة إلى تواصل أفضل بين المدارس والمبادرات المجتمعية لإبلاغ الناس عن النشاطات الخارجة عن المنهج والمُتاحة أمامهم وتنسيق الخدمات اللوجستية لأولئك الأطفال الذين يحضرون. ويبدو أن التعاون الوثيق بين الأهالي والمدارس والبلديات والمنظمات غير الحكومية المحلية التي تقدّم نشاطات ترفيهية أو خارجة عن المنهج الدراسي أمرٌ حيويٌ في هذه المرحلة لدعم الاستقرار الاجتماعي بطريقةٍ أكثر استدامة. وفي الوقت نفسه, تبرز أهمية إعادة تأهيل الأماكن العامة من أجل خلق المساحة المادية التي تجعل من هذا التفاعل ممكناً.

ملخّص

إن الحجم الهائل للأزمة الإنسانية التي طال أمدها في لبنان يعني أن جهود الاستجابة معقَّدة وهي تتطلّب انخراط مؤسسات مختلفة وأطراف معنيّة مختلفة على مختلف المستويات. ويتمثّل أحد التحديات المهمّة في سدّ الثغرات والفراغات بين الصعيدَيْن الوطني والمحلي فيما يتعلق بتنفيذ القرارات السياساتية.

تمتدّ نشاطات التعليم غير النظامي، كما هو محدَّد في هذا البحث، من قطاع التعليم إلى قطاع الاستقرار الاجتماعي. وعند التفكير في دور التعليم كمساحات لـِ "التعلُّم" و"التفاعل الجسدي"، يبدو أن هدَيْن الهدفَيْن ينقسمان على نطاق واسع عبر القطاعين. فغالباً ما تكون نشاطات التعليم غير النظامي الهادِفة إلى تحسين التصوُّرات والعلاقات بين الأطفال قصيرة المدى، وتُطبَّق حسب مقتضى الحال، وتعتمد اعتماداً كبيراً على الجهات المانِحة. ويبرز التعليم النظامي، من ناحية أخرى، على أنّه أكثر تنظيماً واستدامةً بما أنّ الحكومة الوطنية هي مَنْ تنفّذه.

إن العدد الكبير للنشاطات التعليمية التي يجري تنفيذها في لبنان يعني أنّه وعلى الرغم من أن التنسيق بين الوكالات فعّالٌ, تتسلّل بعض العناصر عبر الثغرات فلا يسهل ضبطها. بالإضافة إلى ذلك, ينبغي بَذْل جهود لبناء قدرات المنظمات المحلية وموظّفي الخطوط الأمامية في حلّ النزاعات وإدارة التنوُّع, من أجل ضمان استدامة النشاطات ودعم الاستقرار الاجتماعي.

ومن الأمور الحاسمة لضمان بأن المساحات التعليمية توفِّر بيئة مؤاتية للتعلُّم وتطوير الذات وبناء علاقات جديدة, هو تبادل الآراء واختبار التنوُّع. فالتركيز على الحدّ من العقاب البدني في المدارس الرسمية, على سبيل المثال, من خلال سياسة جديدة لحماية الطفل وضعَتْها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف), يُمثِّل تطوّراً واعداً في هذا الصدد. علاوةً على ذلك, فإنّ التعاون الوثيق على الصعيد المحلي بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية, وبناء الجسور فيما بين جهات "التعليم" التقليدي الفاعلة مثل المدارس وجهات "الاستقرار الاجتماعي" الفاعِلة مثل البلديات والمنظمات غير الحكومية, من شأنه أن يتيح فرصة كبيرة لتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

٥. الخلاصة

هَدَفَ هذا التقرير إلى دراسة قدرة فرص التعليم الحالية في لبنان على دعم الاستقرار الاجتماعي بين المجتمع المضيف والأطفال اللاجئين. وهو يناقش أنّ للتعليم قدرة كبيرة على دعم الاستقرار الاجتماعي في لبنان، وذلك عبر التخفيف من التوتُّرات ما بين المجتمعات المحلية، وتعزيز التنوُّع، وتشجيع التصوُّرات والسلوكيات الإيجابية، وزيادة رفاه الناس، والحدّ من اللجوء إلى استراتيجيات المواجهة السلبية. وقد سلّط البحث الضوء على العديد من التحديات القائمة فضلاً عن إمكانية تقاطعٍ بنّاء بين التعليم والاستقرار الاجتماعي.

التعليم النظامي

على الرغم من الخطوة الفريدة التي اتّخذتها الحكومة اللبنانية لِفَتْح مدارسها الرسمية لجميع الأطفال السوريين الذين هم في سنّ الدراسة في البلاد، ما يشير إلى التزامٍ لا مثيل له من قِبَل حكومة وطنية في المنطقة، يُظهِر البحث أنّ نظام التعليم الرسمي لا يحقِّق حالياً ذاته القصوى في دعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين الأطفال والمعلِّمين والأهالي. ومن الأهمية بمكان على المديَيْن القصير والمتوسّط مواصلة دعم نظام التعليم الرسمي وتعزيزه، من خلال ضمان تسجيل الأطفال من المجتمعات المهمَّشة، وبناء قدرات المعلِّمين والمُربّين، وتوفير فرص التفاعلات الحسيّة بين الأطفال من مختلف الجنسيات مثل تنظيم النشاطات الترفيهية، وخَلْق المزيد من الروابط مع برامج التعليم غير النظامي.

وقد أظهرت استنتاجات البحث أنّ الأطفال في الصفوف المختلَطة كانت لهم وجهات النظر الأكثر تنوُّعاً عن بعضهم البعض، ما يكشف عن فوائد المدارس كمساحات «للتفاعل الجسدي». وتشير الاستنتاجات إلى أنّ المسائل الهيكلية مثل الافتقار الى معلِّمين مُلتزمين، واستخدام العنف والترويج للإفلات من العقاب إلى حدٍّ ما، تجعل تحقيق الاستقرار الاجتماعي في المدارس أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأطفال السوريين واللبنانيين. وتُمثِّل مبادرة «مدارس خالية من العنف» التي أطلقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالاً جيّداً على إدراج النشاطات الهادِفة إلى تحقيق التماسك الاجتماعي ضمن نظام التعليم الرسمي، وتظهر فوائد التعاون بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي المحدود ما خلا ذلك.

التعليم غير النظامي

لقد أظهر هذا البحث أن البرامج التي تدعم تسجيل الأطفال في نظام التعليم الرسمي، والتي تستهدف مستويات الأطفال المختلفة واحتياجاتهم غير المتجانسة، فضلاً عن برامج الاستبقاء مثل مجموعات الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل وتعلُّم اللغة، تُعتبَر بالغة الأهمية في دعم الطلّاب لمواكبة المنهج الأكاديمي وهي تنطوي على قدرات غير مستغلَّة لدعم التفاعلات الاجتماعية الإيجابية. إنّ النشاطات الهادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي ساعِيةً لِتوفير مساحات للتفاعل الاجتماعي هي الأكثر فعالية في خَلْق الثقة والتصوُّرات الإيجابية بين الأطفال السوريين والأطفال اللبنانيين، لا بل يُنظَر إليها في بعض الأحيان على أنّها لا تمتّ بصلة لِحياة الأطفال اليومية. وفي الأوقات الصعبة، هي تسمح للأطفال بأن يتصرّفوا على سجيّتهم مجدداً في حين تدعم نموّهم الشخصي ومهاراتهم التعلُّميّة والاجتماعية.

وفيما يساعد جَمْع الأطفال والشباب جسدياً على كَسْر الحواجز، فإن رَبْط هذه النشاطات بالهيكل التعليمي النظامي أكثر فأكثر له فوائد جمّة. فالتضافر الأكثر تنظيماً بين القطاعَيْن يمكن أن يساعد على سدّ الثغرات القائمة في النظام الرسمي، كتوفير النشاطات الترفيهية والرياضية للأطفال السوريين الذين يحضرون دوام ما بعد الظهر ونشر الوعي حول حقوق الإنسان وحقوق الطفل. وأخيراً وليس آخراً، تُمثِّل النشاطات التي توفِّر للأطفال مهارات مفيدة وعمليّة فرصة حقيقية لتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وخاصةً بالنسبة إلى مَنْ هم فوق الـ ١٦ سنة من العمر.

إشراك الأهالي

لا يُشرَك الأهالي السوريون واللبنانيون بشكلٍ كافٍ في تعليم أطفالهم، وذلك بسبب ضيق الوقت وقلّة القدرات، وكذلك بسبب الصعوبات التي يواجهها الأهالي السوريون في الوصول إلى إدارة المدرسة أو دعم أطفالهم. وقد فادت المبادرات مثل المجموعات المجتمعية للأهالي في تمْكين الأهالي السوريين، ولكنّها مدعوّة لتستفيد من الردود في سبيل تحسين مصداقية النموذج. ولا شكّ أنّ أمثل الأحوال يكون بتعاونٍ أقوى بين المعلِّمين والأهالي من خلال نماذج مجتمعية بمشاركة

فتاتان سوريتان تدرسان الرياضيات في مدرسة مؤقّتة أنشأتها اليونيسف ومنظمة بيوند في شمال لبنان، ٢٠١٤.

البلديات. وتُعَدّ مشاركة الآباء في تعليم أطفالهم في مستويات منخفضة حالياً، ولا بدّ من تشجيعها أكثر عملاً بمبدأ تحقيق المساواة بين الجنسَيْن. وعلاوةً على ذلك، يقف الأهالي غالباً حجر عثرة أمام المبادرات التي تسعى إلى جَمْع الأطفال وتحسين تصوُّراتهم ومستويات الثقة لديهم، في حين وجب عليهم أنْ ينخرطوا انخراطاً أكثر فعالية وإبداعاً في هذه البرامج.

التحديات الهيكلية وفرص التعاون

يعني حجم الأزمة الإنسانية السورية في لبنان وطبيعتها المُطوَّلة أن جهود الاستجابة معقّدة وتستدعي انخراط مؤسسات مختلفة وأطراف معنيّة على مختلف المستويات. ويتمثّل أحد التحديات المهمة في سدّ الثغرات والفراغات بين الصعيدَيْن الوطني والمحلي فيما يتعلّق بتنفيذ القرارات السياساتية. وتكتسي هذه الخطوة أهميّة خاصة في ضمان تنفيذ السياسات الوطنية القيِّمة، مثل سياسة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لحماية الطفل، تنفيذاً فعّالاً على الصعيد المحلي، بموازاة التزام ومشاركة وتوعية المعلّمين والأهالي والبلديات. وفي نهاية المطاف، هناك فرص بنّاءة لتقاربٍ أكبر بين قطاعَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي على الصعيدَيْن الوطني والمحلي، من خلال زيادة تنسيق النشاطات التعليمية مثلاً مع الأطفال بين المدارس والمنظمات غير الحكومية، واستخدام المرافق المدرسية للمناسبات المجتمعية.

بوجهٍ عامّ، وبقدر ما تنتصب تحدّيات أمام التعليم والاستقرار الاجتماعي بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة، تبرز فرصٌ عديدة يجب اغتنامها وهي من شأنها أن تُعزِّز التصوُّرات والعلاقات الإيجابية وتُسهِم في تحسين الاستقرار الاجتماعي في لبنان. ويعرض القسم التالي توصيات أكثر استهدافاً للأطراف المعنيّة المختلفة.

٦. التوصيات

للحكومة اللبنانية

تُشجِّع الحكومة اللبنانية بشكل خاص على البناء على قدرة قطاع التعليم على المساهمة بتحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال نظام التعليم الرسمي كما من خلال برامج التعليم غير النظامي. وتشمل التوصيات العامة المرفوعة إلى الحكومة اللبنانية ضمان تكافُل مبادرات التعليم غير النظامي الهادِفة إلى تعزيز الاستقرار الاجتماعي مع الجهود المبذولة من قِبَل المدارس الحكومية الرسمية؛ ودعم التأسيس لبيئة مدرسية تساند النموّ الشخصي للأطفال، بما في ذلك مهاراتهم الاجتماعية، ووعيهم لذاتهم، وقدرتهم على التعاطي مع الاختلافات والنزاعات دون اللجوء إلى العنف. وتُلخِّص التوصيات التالية التدابير الأكثر تحديداً والتي قد تحسّن بيئة المدرسة وتسهم في بناء مجتمعات محلية أكثر استقراراً.

- بناء قدرات كلٍّ من المعلّمين في المدارس والمُربّين في مراكز التعلُّم المجتمعية لكي يطبّقوا أساليب تعليمية أكثر تشاركاً وإبداعاً ترتكز على علم التربية المتمحوِر حول المُتعلِّم، والمقاربات الإيجابية للتأديب، والدعم النفسي والاجتماعي، والمهارات التي تدعم الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأيضاً، تعزيز الممارسة الحسنة عبر الاعتراف علناً بإنجازات المُعلّمين وإعطاء حوافز للمعلّمين عبر مكافأتهم.

- إعطاء الاولوية لتنفيذ المذكرات التي تمنع العقاب البدني في المدارس الرسمية والتي تعمل بنشاط على معاقبة المُربّين الذين يستخدمون العنف، كجزءٍ من جهودٍ أوسع نطاقاً تُبذَل لتعزيز حماية الطفل في نظام التعليم الرسمي. وأيضاً، زيادة المبادرات والجهود التي ترتكز على نموذج «مدارس خالية من العنف»، والتي تتضمّن التطوير التشاركي لِمدوّنات قواعد السلوك في المدرسة على يد الطلاب والأهالي والمعلّمين، وتنظيم النشاطات المجتمعية التي يقودها الطلاب والمعلّمين والأهالي.

- البناء على المبادرات التي تُشرِك المُربّين السوريين لتعزيز الاستقرار في المدارس الرسمية، ومواصلة الجهود لدمجهم في نشاطات المدرسة وفي النشاطات المجتمعية. وبما أنّ إيجاد مناصب لِمتطوّعي الصلة المجتمعية للتعليم في المدارس الرسمية يمثِّل خطوة بنّاءة، فهو قد يُستتبَع بمراقبة التأثير عن كثب وتوفير الدعم التدريبي اللازم.

- السّعي إلى دمج المهارات الحياتية مع الوعي المدني بصورةٍ أفضل في تعليم الأطفال في المدرسة الرسمية. وذلك عن طريق تكييف صفوف التربية المدنية أو التربية البدنية في الدوام الأوّل، مثلاً، بالاستناد إلى الممارسة الأفضل لبرامج مشابهة تقدّمها منظمات المجتمع المدني. أخذ إدراج نشاطات مشابهة في دوامات ما بعد الظهر بعين الاعتبار، كما في برامج التعليم غير النظامي المدعومة من وزارة التربية والتعليم العالي، مثل برنامج التعليم المسرَّع.

- وضع اللمسات الأخيرة على مراجعة المنهج الدراسي ورزمة تدريب المعلّمين والتي تمزج الدعم النفس والاجتماعي والنشاطات الترفيهية اللذيْن يستهدفان كلا الأطفال السوريين واللبنانيين. وتسهيل الوصول لِشركاء المجتمع المدني، على المدى القصير، والذين يقدّمون نشاطات خارج المنهج لِطلاب الدوام الثاني. ولتعزيز قدرة نشاطات مماثلة على دعم تحقيق الاستقرار الاجتماعي، يمكنهم أن يركّزوا على نشر الوعي حول حقوق الطفل واستراتيجيات المواجهة الإيجابية، وحلّ النزاعات، والتسامح.

- تعزيز قدرة مشاركة الأهالي في التعليم الرسمي لأطفالهم، من خلال تنظيم دورات معلوماتيّة مثلاً حول المواضيع ذات الصلة داخل حرم المدرسة وتنظيم مناقشات مع خبراء تربويين أو تنظيم مناسبات مجتمعية. وفتْح المجال للحوار في المدارس عبر جَعْل لجان الأهالي أكثر شمولية وتمثيلاً، وضمان تعزيز الآليات الموجودة لرفْع الشكاوى واستخدامها.

- الاستمرار في تطوير السياسات والتدخلات المفتوحة لكلّ المجتمعات المحلية لِتجنُّب التوتُّرات الناجمة عن استهداف السوريين بشكل حصري. وأيضاً، التأكُّد من أنّ الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة والمُتحدِّرين من جميع الخلفيات يتلقّون الدعم الكافي.

لِمُنفِّذي برامج التعليم غير النظامي

يُشجِّع منفِّذو برامج التعليم غير النظامي على زيادة التعاون، ابتداءً من التخطيط لبرامج تُظهر أدلّة على التأثير الإيجابي لتعزيز الاستقرار الاجتماعي، ومشاركة أفضل الممارسات، وتسهيل الروابط لإتمام عمل الواحد الآخر، ودعم النظام الرسمي بالمعرفة والخبرة من حقل التعليم غير النظامي. والتوصيات المُحدَّدة هي كما يلي:

- استهداف أطفال لِنشاطات هادِفة إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي وذلك عبر ضمان تركيبة متوازنة على صعيد الجنس والجنسية تشمل الأطفال اللبنانيين وغير اللبنانيين، لدعم ديناميات المجموعة الإيجابية وبشط مثل للانخراط في المجتمع المحلي وفي الحياة الاجتماعية.
- تلبية الاحتياجات المختلفة للأطفال في مختلف البيئات، مع مراعاة الثغرات في نظام التعليم الرسمي مثل التربية البدنية، والتوعية على الحقوق، وتطوير المهارات المتعلِّقة بالتوظيف. والتأكُّد من أنّ البرامج تراعي الفوارق بين الجنسَيْن كما تراعي التوقعات الجندرية والقيود المفروضة على الفتيان والفتيات.
- توسيع نطاق مشاركة الأهالي في النشاطات التعليمية للأطفال من خلال مشاركة الدروس المستفادة والممارسات الأفضل المتعلِّقة بمشاركة الأهالي الإيجابية بين الأخصائيين، والاستفادة من المجموعات المجتمعية والمقاربات القائمة على الأسرة. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، زيادة المجموعات المجتمعية للأهالي بالنسبة إلى دوامات ما بعد الظهر، وضمان التفاعل المنهجي والتشاوري والمنظَّم بين الأهالي السوريين وإدارة المدرسة من أجل تحسين البيئة المدرسية.
- إشراك السلطات المحلية والمجتمع المحلي بصورةٍ أكثر مباشرة في برامج التعليم غير النظامي، لضمان مشاركة الجهود وملكيّتها واستدامتها. هذا سوف يساعد أيضاً على تجنُّب التوتُّرات الناجمة عن تصوُّرات استهداف مجموعات معيّنة وفق جنسيّتها.
- استخدام الأماكن العامة والمباني المدرسية لتعزيز التفاعل بين المجتمعات المحلية وتشجيع التعاون بين المدارس والمجموعات المجتمعية والبلديات. وأيضاً، ربط إعادة تأهيل البنية التحتية الاجتماعية بنشاطات المتابعة، مثل التعليم غير النظامي والمناسبات الثقافية التي تجمع الشباب من كلا المجتمعَيْن المحليّيْن سوياً.

للجهات المانِحة

تُشجِّع الجهات المانِحة بشكل خاص على دعم البرامج التي تدمج أهداف الاستقرار الاجتماعي في توفير التعليم، وضمان تكامُل الجهود الجارية في قطاعَيْ التعليم النظامي وغير النظامي.

- تشجيع التعاون بين وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الفاعلة في مجالَيْ التعليم والاستقرار الاجتماعي في سبيل تسخير قدرة التعليم على دعم الاستقرار الاجتماعي. وذلك مثلاً عن طريق دعم تعزيز حقوق الإنسان والتنوُّع والتّسامح في نظام المدرسة الرسمية وعن طريق جَعْل الوصول إلى المدارس أسهل لِمبادرات التعليم غير الرسمي الموجَّهة نحو تعزيز التصوُّرات والتفاعلات الاجتماعية بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة.
- تقديم الدعم المالي للبرامج التي تدوم لسنوات متعدِّدة بغية ضمان التأثير المستدام على علاقات الأطفال مع الأقران والمربّين من المجتمع الآخر وتصوّراتهم لهما. وإعطاء الأولوية للبرامج التي سبق أنْ أثبتت أنّها بنَتْ الثقة بين المُنفِّذين والمجتمعات المحلية، وتلك التي تسهِّل الالتحاق بنظام التعليم الرسمي والبقاء فيه، مثل مجموعات الدعم في إنجاز الواجبات المدرسية من المنزل وتعلُّم اللغة. وتسهيل التعلُّم والتبادلات في الوقت نفسه بين الأطفال اللاجئين والأطفال اللبنانيين.

- دعـم اسـتجابة شـاملة للأزمـة فـي جميـع القطاعـات, بمـا فـي ذلـك التعليـم, وتعميـم أهـداف الاسـتقرار الاجتماعـي، والتعويـل علـى المشـاركة الفعالـة للأطـراف المعنيّـة, ولا سـيما علـى صعيـد المجتمـع المحلـي - مثـل الأهالـي والمُعلّميـن والممثّليـن عـن البلديـات والأطفـال والشـباب أنفسـهم.
- تشـجيع ودعـم الجهـود الوطنيـة والإقليميـة والعالميـة للبحـث والتحـدي والتعلُّـم مـن البرامـج التـي تسـتخدم التعليـم لدعـم الاسـتقرار الاجتماعـي.

International Alert
Adel el Solh str., Farha Bldg, Karakas, Beirut, Lebanon
Tel +961 1 744 037
lebanon@international-alert.org
www.international-alert.org

Registered charity no. 327553
ISBN: 978-1-911080-51-0

/InternationalAlert **@intalert**